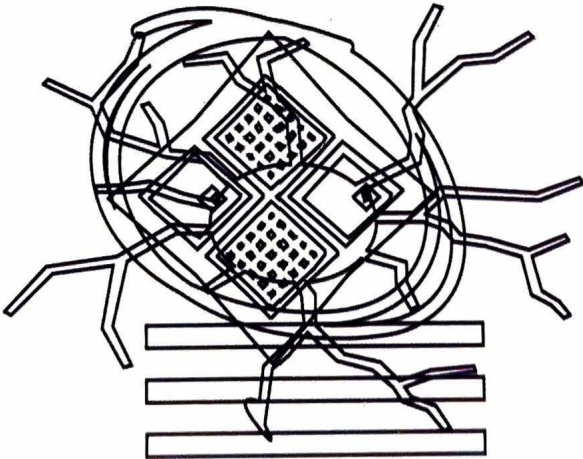


التعريب

هزيان مانوي

د. عبد الله علي إبراهيم



التَّحْرِيبُ
هَذَا مَأْنَوِيٌّ

سلسلة «كاتب الشونة»

(٧)

الكتاب: التعريب

هذيان مأنوي

الكاتب: د. عبد الله علي إبراهيم

تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2016م

رقم الإيداع: 2015/17556

الناشر: مدار المصورات للنشر

والكباعة والتوزيع



الخرطوم غرب،

شارع الشريف الهندي

المتفرع من شارع الحرية

ت: +249912294714

banaga1985@yahoo.com

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح

التحرير: محمد عمر نصر

التصميم: محمد الصادق الحاج

حقوق النشر محفوظة للمؤلف والناشر ©

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

إن دار المصوّرات للنشر غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعتبر الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار.



«٧»

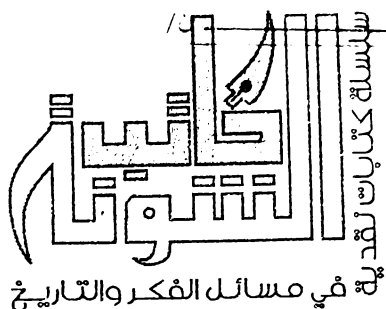
التمرير هزيان مانوي

د. عبد الله علي إبراهيم



مدار المصورات للنشر
والطباعة والتوزيع

2016



هذه سلسلة لمعالجة قضايا الفكر ومناهجه
تفاءلت باسم «كتاب الشونة» الذي هو أول مدونة
تاريخية مستحقة الاسم في السودان، وهي عن
تاريخ دولة الفونج (١٥٠٤م-١٨٢١م) كتبها
الشيخ أحمد بن الحاج أبو علي كاتب الشونة المولود
في «٨٤-١٧٨٥م» بالجزيرة جهة المسلمية. وجاءت
شهرته بـ«كاتب الشونة» من وظيفته في ١٨٢٤م
كاتباً لشونة الغلال للحكومة التركية التي حكمت
السودان في ١٨٢١م. أخذ كاتب الشونة تاريخ
الفونج الباكر مما سمعه أو قرأه، أما تاريخهم
المتأخر الذي عاصره فقد شهد على عصره. ولم
يتوقف بنهاية دولة الفونج في ١٨٢١م بل استمر
يؤرخ لزمانه حتى عام ١٨٣٤م.

واكتنفت المخطوطة بركة غراء في التأليف. فكانت موضوع تضامن تاريخي لمثقفين في الدرجة الرفيعة. فقد اتفق لجماعة من بواكير مثقفينا في القرن التاسع عشر، هم القاضي المفتي إبراهيم عبد الدافع ١٨٠٠م، والزبير ود ضوة، والمفتي الأمين الضرير، على المضي بتدوين التاريخ العاقب لسنة توقف كاتب الشونة ١٨٣١م صُعداً حتى عام ١٨٧٢م. ثم تعاقب على تحريرها ونشرها في القرن العشرين من شتيت نُسخها، في إسطنبول وقيينا ولندن ونوتنغهام، صفوة من المؤرخين هم الدكتور مكي شببكة ١٩٤٧م، والشاطر البصيلي عبد الجليل (١٩٦١)، وب.م. هولت ١٩٩٩م. ووصفت المؤرخة هيدر شاركي المخطوطة بأنها أهم مصدر في اللغة العربية عن السودان في حقبة تزايدت فيها وتائر انتشار الإسلام وأرهصت هويته العربية الإسلامية بالظهور.

المحتويات

(أ) التعريب:	
هذيان ماثويي.....	٩
مناهل نظرية للبحث.....	١٣
أمة أصلها للعرب، الترويع بالتعريب.....	٢٢
(ب) التعريب،	
الجغرافيا الماثوية للاستعمار.....	٣٩
خليلي هذا ربع عزة:	
متى نعقل قلوب التعريب؟.....	٧٤
(ج) مجامع	
ومؤسسات التعريب.....	٨٥
مجمع مصر.....	٨٥
اتحاد المجامع العربية.....	٨٦
مركز تنسيق التعريب بالرباط.....	٨٧
مجلس وزراء الصحة العرب.....	٨٩
الجمعية المصرية لتعريب العلوم.....	٩١
جمعية حماة اللغة العربية.....	٩٢
هذا السُفر الشقي.....	٩٢
الخاتمة.....	١٠٩
قائمة المصادر والمراجع.....	١١٢



التعريب: هُديانٌ مالتويّ

أريد بهذا المبحث النظر إلى التعريب في السودان، وتعريب التعليم خاصة، كمظهر من مظاهر متعددة الوجوه لعنف الحركة الوطنية للقوميين العرب المسلمين الشماليين. وهو عنف متعدد (inter-communal) ونعني به أنه يصيب الجماعات الوطنية غير العربية في السودان. وهو في نفس الوقت عنف «لازم» (intra-communal) يؤذي الجماعة العربية الإسلامية خاصة. فمن جهة تعدي عنف التعريب سنرى أنه طال جزافاً شعوباً سودانية غير ناطقة بالعربية. نشأت تلك الحركة الوطنية الموزورة بالعنف الثقافي في ثلاثينات القرن العشرين وتولت زمام السودان المستقل منذ ١٩٥٦م. ونرجع إلى تلك الحركة اختصاراً بقومية «مؤتمر الخريجين» الذي نشأ في ١٩٣٩م. وهو المنبر الإصلاحى النقابى نوعاً (ثم السياسى لاحقاً) الشامل لخريجي كلية غردون (١٩٠٢م) من صغار

المستخدمين (الأفندية) في الدولة الاستعمارية. وتنادوا من فوقه، كفتة مستنيرة، لخلاص شعبهم من الاستعمار الإنجليزي الذي رزحوا تحته منذ ١٨٩٨م. ولغلبة المسلمين العرب على ضفاف النيل الأوسط بينهم تخيلوا أمتهم المنتظرة، في نشيدهم، أمة «أصلها للعرب ودينها خير دين يحب». وظلت هذه الصفوة من الخريجين تحاول سدى تنزيل وطنها المتخيل (أندرسون ١٩٨٣م) في البلاد. وكان خطأها القاتل، في قول هزر شاركي، إنها لم تعتبر بأنها قومية أصاغر حاولت بناء القومية الأكبر من قماشة ثقافتها حصرياً (٢٠٠٨م). وما يدور في السودان من حروب أهلية منذ الاستقلال إنما هي ثوران القوميات الأصاغر التي ساءها تغول النعرة العربية الإسلامية لصفوة الخريجين عليها.

ومن جهة لزوم عنف قومية الخريجين سنرى أنه أصاب أطرافاً من الحركة القومية الشمالية العربية نفسها خاصة في الصراع الذي اكتنف تعريب التعليم بين من دعوا له من «التقليديين» بقوة ومن بين من كرهوه من «المحدثين» منهم وسوفوا في تنزيله. وبدا تسويقهم كمن انتظر أن يتخير المطلب تلقاء نفسه. وتربص التقليديون بالمحدثين وفرضوا تعريب التعليم الثانوي في ١٩٦٥م والتعليم العالي في ١٩٩٠م فرضاً عنيفاً كما سنرى. وهو عنف سنرى أيضاً كيف تولد من ثنائية التعليم الاستعماري في السودان التي جعلت التربية فسطاطين: فسطاط حديث تمكنت منه اللغة الإنجليزية، وفسطاط تقليدي يدور في أفلاكه التراثية القديمة.

وأصاب عنف التعريب اللازم الجماعة العربية خاصة إصابة جعلت التعريب مسألة خلافية بغير ضرورة مُلجئة. وساق هذا الخلف، ضمن أشياء أخرى، إلى تهافت مشروع التحرر التربوي للجماعة العربية من عقابيل الاستعمار. فما انزاح الاستعمار حتى تنازعت صفوة هذه القومية الغالبة حول استحقاق اللغة العربية في التعليم الوطني الجديد. وهو الاستحقاق الذي كان رافعة لهمم الكرامة والسيادة واسترداد الإرادة الوطنية بالاستقلال. فلم يعد مشروع التعريب مطلباً مقبولاً إلا لفظاً وشعاراً عند صفوة من خريجي جامعة الخرطوم وطاقتهم تدريسيها. وستجري الإشارة لهم بـ«الغردونيين» وهي مشتقة كما مر من غردون باشا الذي أطلق الإنجليز اسمه بعد «استعادة السودان» في ١٨٩٨م على كلية أنشئت في ١٩٠٢م إكراماً لروحه الشهيدة قتيلاً على يد ثوار المهديّة. وكلية غردون هي الأصل في جامعة الخرطوم التي صار لها هذا الاسم في ١٩٥٦م عام استقلال السودان. من جهة أخرى نشير لمن واطبوا على مطلب التعريب بنازع وطني أو إسلامي أو مهني (مثل مدرسو اللغة العربية) بـ«المعهدين». ويرجع الاسم إلى معهد أدرمان العلمي الذي نشأ في جامع المدينة في ١٩١٠م ونهض به علماء أرادوا به حفظ بقية الدين واللغة بعد احتلال الإنجليز للسودان في ١٨٩٨م. وأميز سمات المعهد أن وسيط التعليم فيه كان العربية خلافاً لكلية غردون. كما أنه لم يكن يدرس الإنجليزية حتى كمادة. ولم يكن لخريجيه نصيب في وظائف الدولة الاستعمارية. كما حُرِم

طلابه من نظام الدخليات الذي تمتع به طلاب التعليم الحديث.

وقدح الاحتكاك بين الجماعتين الثقافتين شرر عنف تعريبي تمثل في فرض اللغة العربية وسيطاً للتدريس في المدارس الثانوية والجامعات بصورة سياسية محض لم تلتفتها الاعتبارات التربوية المعروفة ليتنزل التعريب بالبركة كلها. فوقع التعريب الأول في المدارس الثانوية عام ١٩٦٥م بضغط من نقابات المعلمين في مناخ العزة بالوطن الذي بثته ثورة ١٩٦٤م ضد دكتاتورية الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨م-١٩٦٤م). وغلب في قيادة تلك النقابات آنذاك معلمون من خريجي الجامعات المصرية ممن أهمهم شيوع الإنجليزية في المدرسة الثانوية وهي لغة يحسنونها بالكاد. واتفق الباحثون أنه تعريب لم يستعن بوسائل التربية وأدواتها وطرائقها (حريز ١٩٦٨م. وعيسى ١٩٩٦م). فلم يعتبر العربون مردود هذا التعريب على الجامعات. وعليه فهو، في قول سعاد عيسى، رفع كاهل اللغة عن تلميذ الثانوي وحملها الجامعات التي لم تتدارك آثاره السالبة حتى تعربت هي على نفس الوتيرة المفاجئة في ١٩٩٠م (١٩٩٦، ١٤٠).

وجاء دور الجامعات في التعريب بعد ربع قرن. فصدر في ١٩٩٠م، بعد نحو ٣ أشهر من قيام انقلاب دولة الإنقاذ، القرار الجمهوري رقم ٩٠ الذي قضى بتعريب التعليم العالي. وكان ذلك بالطبع قراراً سياسياً من عل حسم بالقوة المسألة

العالقة في لغة التعليم الجامعي وهي تدريس العلوم والطب بغير الإنجليزية. وانطوى القرار على ثأر لدعاة التعريب استعانوا فيه بالدولة لتصفية حسابات بينهم، صفوة القوميين المعهدين، وصفوة الغردونيين في جامعة الخرطوم بالذات ممن يراهم الأوائل حراساً للغة القديمة: الإنجليزية. ولم تكف صفوة الحداثة من نقد تعريب التعليم الجامعي بلا هوادة. فانعقدت ندوة أخيراً في ٢٠١٠م بكلية العلوم بجامعة الخرطوم وتواثقت على فشل تجربة التعريب في كليات العلوم والطب ووجوب العودة إلى اللغة الإنجليزية (عثمان ٢٠١٠).

مناهل نظرية للبحث:

أزواج في هذا المبحث عن التعريب، الحالة السودانية، بين نظريات الحركة الوطنية ونظرية ما بعد الاستعمار التي اشتقتها إدوارد سعيد بكتابه «الاستشراق». سأنظر إلى تعريب قوميٍّ مؤتمر الخريجين للدولة السودانية وشططه كنص حوكمي (governance) أرادت به القومية الأكابر استكمال تحررنا الثقافي فأفسدت إدارة التنوع الثقافي وجعلت التعليم ساحة للغبن من جماعات وطنية كالجنوبيين منفية في لسانها وجماعات عربية من المحدثين منفية في عقائدها عن اللغة الصواب في التعليم. وسأهجم على النص من جهتين:

١. بنظريات القومية التي تعنى بالقومية الأكابر مثل قومية الخريجين العرب وورثتهم الذين تولوا حكم السودان ما بعد الاستعمار وصمموا

على بناء وطن وفقاً لثقافتهم هم لا غيرهم.
٢. بنظرية ما بعد الاستعمار لنرى كيف تقاعست
تلك الحركة الوطنية الكبرى عن تفكيك آثار
الاستعمار التي كان على رأسها فرض لغته
دون لغتنا.

تعاظمت الدراسات مؤخراً عن القوميات
الأصغر وانتهاك القوميات الأكبر لمواطنتها.
وكان حظ السودان من تلك الدراسات عن مظالم
الجنوبيين وشعب الفور والنوبة والبجة من قومية
الخريجين وورثتها كبيراً. والجواب من عنوانه. فلو
تصفحنا عناوين الكتب التي صدرت في الإنجليزية
عن السودان في العقدين الأخيرين لرأيتهما تكيل
لتلك القومية، الموصوفة بالعربية الإسلامية، كيلاً
لعنفها على الآخرين وتخريب البلاد. وقد أزعج هذه
التعميم جماعة من عرب السودان ومسلميه من
الليبراليين أو اليساريين فأرادوا أن يكونوا الفرقة
الناجية من شرور أهلها وهي ترى أضرارهم في
الدولة المستعربة المتأسلمة، وهذه عبارتهم، هدمت
مشروعها للألفة القومية الذي شغف به سلفها في
الحركة الوطنية ثم في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م. وبلغت
هذه الجماعة من الأسف على تهاولي مشروعها أنها
صارت زاهدة في الهوية القومية العربية الإسلامية
نفسها. وصكوا في تبخيسهم للتعريب مصطلحات
كـ «المستعربة» و «عربسمالي»، على كراهة العربية
للنحت، نكاية بالدولة التي يظن بُنائها أنهم
عرب خلص وهم مجرد هجين يفر من أفريقيته
فرار السليم من الأجرب. واشتغلوا في هذا التشرد

«الهويوي» باصطناع هوية أفريقية خالصة خاصة في مهاجرهم ومرابع لجوئهم السياسي. فأيقظتهم المهاجر الغربية، والأمريكية، خاصة إلى سوادهم بدءاً بتعيين جنسهم في سجل الدولة الذي يحتكم للون. وشجعهم على ذلك، بجانب غبنهم من الدولة الظالمة، فجميعتهم في مهاجر الجزيرة والخليج حيث اصطدموا بـ«عروبة الكفيل» وشتان بينها والعروبة التي تشربوها من الناصرية. وذاع بينهم مقال عنوانه «سود ذوو لغة بيضاء» (مختار ٢٠٠٤م) لمطابقته حال تخطيهم بين لغة عربية بيضاء ووجه أسود. فجنحوا إلى تبخيس اللغة التي أفصحت على لسانهم آيات مشرقا من الإبداع حين خامرهم الأمل يوماً في الأخاء الوطني.

ولما تكاثرت دراسات القوميات الأصاغر لم نعد نعرف عن القوميات الأكابر إلا عن طريق تظلم الأصاغر. ولكن من رأي بعض الباحثين أنه لن يصلح علمنا بتظلم القومية الأصاغر ما لم نجد البحث في القوميات الأكابر التي طبعت الدولة بثقافتها فظلمت الآخرين. فبحثنا عن التعريب يريد إن يتجاوز مجرد الشكوى من ظلم قومية الخريجين للآخرين لنقف عند الطرائق قديماً التي تتداخل الثقافة بها بالدولة (قاقنون وكيكورس ونوتنز ٢٠١١، ٤) فتظلم الجماعات الأصاغر. ومربط الفرس هنا أن هذا الظلم كما سبق القول متعدد ولازم. فهو يصيب الجماعات الأصاغر التي تتعرب بغير إرادتها كما يصيب عرباً ومسلمين حين يعرب التعليم بغير مشيئتهم. وعليه يفتح

المبحث في القومية الأكابر الباب لنعلم عن كذب
عن النزاعات الجدية القائمة في وسطها لأن بعض
القوميات الأصاغر تظن ما يدور في القومية الأكابر
من صراع خلافاً ثانوياً لا يؤبه بها. ولن تحسن
القوميات في بلد ما السكن واحدها إلى الآخر إذا
تخذقت على نحو لا يأذن بالخلاف الجدي في إطار
هذه القومية أو تلك. وربما خلع بعض شبابنا
أنفسهم عن قوميتهم الظالمية كما تقدم لأن الولاء
في صراع القوميات كبيرها وصغيرها للخنادق لا
للحقائق. فأنت حيث أنت من قومك وتحاسب
بذلك حتى لو كنت على خلاف بين معهم. ونريد
بالعودة إلى دراسة قومية الخريجين الأكابر إلى
فهمها كحقيقة اجتماعية وسياسية نستعين بالوعي
بجدلها حملها أن تسكن بأريحية إلى القوميات
الأصاغر. ولا بديل لهذه الطريق الصعبة لبناء
الوطن إلا تأجيح الخلف وتوعير المسالك. وهو
طريق التهلكة.

وأهجم بنظرية ما بعد الاستعمار على نص
التعريب الحوكمي للوقوف على خيبة الخريجين
دون تفكيك آثار الاستعمار في دولتهم. وقلّ
أن اعتنت هذه النظرية، في شغفها بالنصوص
الإبداعية، بالنص الحوكمي (إبراهيم ٢٠٠٨م) مما
حرمها من التحول إلى علم سياسي نافذ، بخاصة
وهي النظرية التي فتحت أعيننا على سوء الحركة
القومية البرجوازية. وسأتعامل مع التعريب كنص
حوكمي من الزوايا التالية:

التعريب ثمرة تخيل للأمة ظن بها القوميون

أنهم متى عربوا استأنفوا تاريخهم الذي تقحمة الاستعمار واستردوا أصالتهم كاملة من برائته. والاستعمار في نظر القوميين كابوس نصحو منه على سيرتنا الأولى. ولما عزم القوميون على العودة إلى ماض صاف مدخور تعاموا عن أن للقوميات الأصاغر ماض عزيزاً يؤرقها. كما تعامت عن أن التعليم الجامعي نص هجين أو خلاسي يتعذر الخلاص من لغته الأجنبية بمجرد فعل المقاومة. وكنص هجين صار تعريبه ساحة أخرى لما سَمِيَتْ به «الهذيان المانوي» طبقاً لفرانز فانون. وهو ذهول يصيب الأهالي بالنظر إلى جغرافيا الاستعمار الذي يشق المستعمرة إلى فضاءين: الفضاء الأوروبي الذي بيده الحول، وفضاء «الأهالي» المغلوب على أمره. ويتهاغت في حومة وغي هذا الهذيان المانوي كل مشروع تحرري. فقد نظرت في تهافت مشروع توحيد القضائية الاستعمارية (بقسميها الشرعي والمدني) في دولتنا الوطنية ووجدت في دراسة صراع القضاة الشرعيين والمدنيين للقيادة والمنافع في القضائية صورة للهذيان المانوي أفسد الخيال والزمالة والحيل المهنية. ولم يقع التوحيد المؤسسي للقضائية إلا في ١٩٨٠م على يد الرئيس نميري بضربة ديوانية مباغتة (٢٠٠٨م) وسأحلل التعثر الطويل في تعريب جامعة الخرطوم طوال أربعة عقود، منذ تقرر ذلك بعد الاستقلال في ١٩٥٦م، كهذيان مانوي اصطرع فيه صفوة الإنجليزية والعربية حتى قضت دولة الإنقاذ به بليل.

يصادم تعييني لتعريب الدولة- الأمة بطبقة

اجتماعية من خرجي مدارس المستعمرين دون
سائر العرب في السودان تقليداً في دراسة تاريخ
البلاد تواضع على أن التعريب شاغل عربي «رسالي»
من لندن حضورهم للبلاد في القرن الرابع عشر. ولا
يقبل أهل هذا التقليد بمثل تشقيقي للأمر بنسبته
لفئة من العرب دون أخرى ناهيك من قبولهم به
كحرب ثقافية بين الجماعة العربية نفسها تدور
رحاها بين محدثي أمورها وتقليديهم. وقد استن
هذا التقليد هارولد ماكمايكل، السكرتير الإداري
لحاكم العام الإنجليزي للسودان (١٩٢٦م-١٩٣٣م)
في كتابات عديدة أشهرها «تاريخ العرب في
السودان» (جُزآن، ١٩٢٢). وربما كان مقال جي.
سبولدنق ولدوين كابتيجن (١٩٩١) هو من أحسن
عرض سنة ماكمايكل، التي صارت إطاراً لمعرفة
العرب بالسودان ولطرائق تفكيرهم في مسائله،
ومن أحسن من نقدها كذلك. فماكمايكل يقسم
السودان إلى فسطاطين لا أصرة بينهما: شمال للعرب
وجنوب يسكنه «بشر بلا تاريخ» هم الأفارقة. وما
تزال سنة ماكمايكل فينا. فلحظة بدء التاريخ في
السودان هي بقدم العرب إلى أرض رانت عليها
«الفوضى المتوحشة» فغلبوا عليها (١٩٩١، ١٥).
وأبأس ما في سنة ماكمايكل هو تجميد عرب
السودان عند نقطة حضورهم للسودان ما تعلموا
شيئاً ولم ينسوا شيئاً. فهم في نظر ماكمايكل، مثل
كل العرب، براء من التاريخ. فلم يكونوا في ابتلائهم
بالعصر «محدثين» أو «تقليديين»، رجالاً أو نساءً،
رومانسيين أو واقعيين، ليبراليين أو ماركسيين،
عمالاً، رعاة، مزارعين، رأسماليين أو عاملين.

فالعرب عند ما كمايكل عضوا بالنواجذ على ما ورثوه من مسالك أجدادهم في الجاهلية يتناسلون في أكنافه سرمدياً (١٩٩١، ١٥).

وكان تجميد تاريخ عرب السودان عند هجرتهم إلى البلد موضعاً لنقد نافذ لحمود ممداني. الأكاديمي اليوغندي بجامعة كولمبيا الأمريكية، والذي جاء إلى تاريخ السودان من باب محنة دارفور. فمن رأيه أنه من أشقى مترتبات حجب عرب السودان عن التاريخ أنهم صاروا «مستوطنين»^(١) عتوا على أهله الأصل وسادوهم. وساغ بذلك تصوير الصراع في دارفور كمواجهة بين أهل بلد هم الأفارقة ومستوطنين هم العرب. وهنا يتطابق بحثي مع ممداني من جهة أن تجميد العرب في التاريخ أوهم الدارسين بوقوع تاريخ واحد للتعريب بدأ بهجرة هؤلاء العرب للسودان وما يزال وما يُبدل تبديلاً (ممداني ٢٠٠٩، ٩٣). واتفق لي مثل ممداني أن ليس للعرب في السودان تاريخاً واحداً ناجزاً يدور كثور الساقية حول خيرة هجرتهم الأولى وأنسابهم

(١) صحيفة سودانايل الإلكترونية. بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠١١ م.

– نشرت رابطة شعب الفور بإسرائيل بياناً عن احتفالها بذكرى مملكة الفور. وجاء في تعليق أحد أبناء الفور على الإنترنت ردأ على «عربي» دارفوري بأنه وأهله لاجئون بدارفور. وقال إن الحكومة العربية في البلاد غيرت منهج تاريخ السودان لتخفي حقيقة هذا اللجوء. فكان تاريخ السودان يبدأ بـ«دخول العرب في السودان». وللتغطية على وفود العرب للسودان صار المنهج يبدأ بـ«دخول الناس في السودان». وهذا تعميم مكرر لإخفاء هجرة العرب إلى البلاد. وزاد بأن الفور أكرموا وفادة العرب إليهم وأمنوهم ولكن طمع العرب وافتروا.

العائدة لمربعهم الأول في الجزيرة العربية. فتاريخ الجماعات العربية في السودان شتى ولا تلعب فيه الهجرة إلا دوراً ثانوياً (٢٠٠٩، ١٠٣). فنجد ممداني يفرق بين عرب السودان النيلي مثلاً وعرب دارفور. فالهوية العربية في السودان النيلي انبنت على الشوكة لتمكن صفوتها من الحكم بعد جلاء الإنجليز خلافاً لهوية العروبة في دارفور التي خضعت لسلطان «الأفارقة» في دولة الفور التاريخية (١٦٥٠م-١٨٧٤م) وحتى بعد الاستقلال (٢٠٠٩، ٩٣ و ١٠١). كما أفرق في هذا البحث بين عرب اعتنقوا التعريب في سياق هوان لغتهم على الغرب طوال سني الاستعمار وعرب حداثيين لم يروا رأيهم في التعريب ومطلوه حتى حملوا عليه حملاً وهم كارهين. فالقول بأنه كله عند العرب تعريب شطط كبير.

أريد بالبحث تفكيك الرواية المتداولة عن التعريب في السودان، بعد ما علمنا من حيثياته ما علمنا، عملاً بقول هومي بابا، الأكاديمي الهندي، إنه ليست من حركة قومية فرد لتكون لرواية عنها الميزة على ما عداها (١٩٩٤م). وسأناقش في البحث الطرائق التاريخية الشتى للتعريب لدرء العقيدة التي ترى أنه وقع مرة وما أنفك على وتيرته الواحدة ومقاصده البكر التي لا تتبدل. فمع تمييز هزر شاركي، المختصة بتاريخ الحركة الوطنية السودانية، للتعريب في حقبة ما بعد الاستعمار، وهو موضوع بحثنا، إلا أنها عدته موجة أخرى من موجات التعريب الذي بدأ بدخول

العرب السودان. ولم يُغَرِّها على الأخذ بالمسارات المتنوعة للتعريب قولها الصواب بفشل تعريب النادي السياسي العربي للأمة السودانية في حين نجح تعريب التداخل العفوي بين الجماعة العربية وغيرها تعريباً صارت به العربية لغة تفاهم لغير الناطقين بها (٢٠٠٨، ٢٤ و ٢٢). ولم يُغَرِّها بذلك أيضاً سدادها من أن أفارقة دارفور، الذين عدوا أنفسهم عرباً زمناً طويلاً بقرينة الإسلام، تنصلوا في زمننا هذا عن العروبة واستمسكوا بالعروة الوثقى من دينهم وتماهوا مع الجنوبيين مسحيين و«وثنيين» (٢٠٠٨، ٢٤ و ٢٧).

والكبيرة الثانية أن التعريب عند الدولة سلطاني لا سياسي يقع به تفضيل العرب عن عصبية. فالدولة، المظنون بها الرأفة بالعرب دون غيرهم، تسببت بسياساتها الخرقاء في أزمة البادية السودانية وأكثرها عرب. فلم تشفع العروبة لبادية رفاعة الهوى بولاية النيل الأزرق حين اشتمأزت الدولة من أسلوب حياتهم المرحل قليل الغلة فضيقت عليهم في مرعاهم بمنح كثير منها لمشروعات الزراعة الآلية المستحدثة التي كانت من نصيب رأسماليين وكبار موظفي الدولة بدفع من البنك الدولي (أحمد ٢٠٠٠م). ومع كل ما يقال عن مسألة دارفور فهي في قاعها تجسيد لأزمة البادية العربية (مادبو ٢٠١١م) التي أثقل عليها الجفاف والتصحر والدولة منصرفة عنها. وما أحدق بالدولة الخطر من ثوار دارفور «الأفارقة» استغلت الحكومة يأس تلك البادية «العربية»

وحاجتها فجندتها لقمع الثورة فيما يعرف بقمع التمرد بأقل تكلفة. وهي الملابس التي خرج علينا فيها «الجنجويد» ممن ساء صيتهم كعرب قساة سفاكين (ممداني ٢٠٠٩م).

ولعله من أفدح ما ترتب على تجريد العرب السودانيين من التاريخ تعامي الدارسين عن استحقاق العرب السودانيين لحركة وطنية قومية أكابر حديثة كسائر الناس تفتري بلغتها على العالمين. وإن قالوا بنشأتها فهي الوحش الوافد لم يغير جلده. ولذا عزمنا في البحث أن نميز تاريخ تعريب الدولة المشاهد عما عداه من تواريخ أخرى له يرجع بعضها إلى وفود العرب إلى السودان. ومتى ثبتنا لعرب السودان حق أن تنشأ حركة قومية حديثة من أوساطهم صار تعريبهم للدولة، مثل أفرقة أو ألمنة آخرين لها، نشاطاً تاريخياً له دواعيه ومواقيته مستحقاً للدرس في حيزه بغير حاجة لاستدعاء أصوله. فاللغة الرسمية للدولة الحديثة، وهي العربية في حالنا، لا تولد معنا. فهي مما تصطنعه الحركة القومية تحمل الناس عليه حملاً لبناء الأمة (جوزيف ٢٠٠٨، ٤٧١).

أمة أصلها للعرب،

الترويع بالتعريب:

تولد عنف تعريب الدولة من المشروع القومي لصفوة مؤتمر الخريجين التي انتدبت نفسها، ككل حركة قومية أكابر، لتضييق واسع الأمة مختلفة

الألسن بفرض لغة واحدة. وهو مشروع سنحلل سياساته ومنطوياته ومنعطفاته كوجه واحد من تجليات العروبة السودانية. وتعدى عنقه، كما هو معروف في حال القوميات الأكبر، إلى القوميات السودانية الأصغر من العربية ليست لغتهم كما رأينا. وما تزال ذكرى هذا العنف تثاور أبناء وبنات القوميات السودانية غير العربية ويذكرون بالتحديد «قرش الرطانة» لتعويد التلاميذ الحديث بالعربية في حوش المدرسة. وهو عقوبة مقدارها قرش (عشرة مليمات) يدفعها صاعراً التلميذ الذي ينتهي اليوم الدراسي وهو آخر من «رطن» بلغة أهله وفق ترتيب مرسوم.

متى بحثنا عن مصدر هذا الترويع بالتعريب وجدناه في «الخيال اللغوي»، أو عدمه، لقومي مؤتمر الخريجين الذين تعاموا عن ثراء الوضع اللغوي في البلاد ووطنوا أنفسهم على تعريب سائرهما متى آل أمرها لهم. ففرضوا اللغة العربية كوسيط للتعليم في واقع ثقافي أتسم لا بالتعدد اللغوي فحسب بل بالثنائية (أو الازدواج) اللغوية. فأهل السودان، من جهة التعدد اللغوي، وقبل انفصال الجنوب عنه، تحدثوا نحو ١٤٣ لغة تنتسب إلى كل المجموعات اللغوية في أفريقيا عدا أسرة لغات الخويسان الجنوب أفريقية. أما من جهة الازدواج اللغوي فيتحدث بالعربية حسب إحصاء ١٩٥٦م نحو ٥١٪ (إبراهيم ٢٠٠١، ٢٦). كما أنها لغة واسطة في بقاع شتى من السودان. فهي تخدم أغراض التفاهم عبر اللغات في جبال

النوبة التي، رغم ضيق رقعتها، يتحدث أهلها ٧ مجموعات لغوية لا يفهم واحدها الآخر (موري ١٩٦٣، ٨٩). ويتحدث بلغة شعب الدينكا نحو ١١٪ من السكان (إبراهيم ٢٠٠١، ٢٦). وهي أيضاً لغة واسطة تتحدثها جماعات ليست هي لغتهم الأولى لأغراض التواصل (١٩٦٣، ٨٨). ونجد في الجانب الآخر اللغة الإنجليزية بسلطانها على صفوة العرب المحدثين ممن تمسكوا بها كوسيط للتعليم ولغة احتكاك (تقرأ لغة حضارة وحادثة) حتى آخر رمل كما سنرى. ناهيك عن صفوة الجنوبيين الذين تبنوها لغة لهم خلال دفاعهم الطويل العنيف عن مقومات هويتهم في وجه التعريب (إبراهيم ٢٠٠١، ٢٦).

لا خلاف حول أن قومية الخريجين أظهرت بؤس حساسية قومية كؤود حيال تلك الآيات السودانية للغوية من «اختلاف ألسنتكم» بفرض تعريب الدولة والتعليم لدى تسلمهم زمام الحكم فرضاً غبن طوائف من السودانيين وثارت ثورات تؤدي، بل أدت بالفعل، إلى تفرق البلاد المشاهد. وتعود هذه الكزازة الثقافية إلى التأثير المصري القوي الذي شكل خيال القوميين الخريجين للغة الوطن المستقل. ففي مصر، ضمن سائر بلاد المشرق، لم تصطدم اللغة العربية، المستردة بالتحري من ربقة اللغة الأجنبية، بلغة محلية أخرى هي هوية لجماعة قومية مؤثرة. والمغرب العربي خلاف ذلك. فسرعان ما استرد القوميون فيه اللغة العربية وأعجبهم ذلك، حتى وجدوا الأمازيغية، مثل

العربية، تطلب أن تكون مشروعاً قومياً لتحرر أهلها (سليمان ٢٠٠٣، ١١-١٢). وبالنتيجة لم يتسن لقومى السودان الخريجين، وهم عرضة للأثر المصري الثقافي، تنمية وعي باختلاف الألسن. وانطبعوا بحمية أدب إحياء اللغة العربية في الشام عند نصيف اليازجي وبطرس البستاني وفي مصر عند أحمد لطفي السيد و«الجريدة» ثم طه حسن وزكي مبارك وهيكال والعقاد والمازني (محبوب ١٩٧٠، ٢٢٢-٢٢٣).

فرغ القوميون السودانيون من أن هوية السودان المستقل عربية إسلامية وكفى. فأكد منظرهم المميز محمد أحمد محجوب في كتابه «الحركة الفكرية في السودان: إلى أين يجب أن تتجه؟ ١٩٤١م»^(١) على دينك الهويتين لا غيرهما. فمع اعترافه (١٩٧٠، ٢٢٤) بالتنوع التاريخي والثقافي العرقي للسودان إلا أنه أصر على أنه مما «لا شك فيه هو أن الثقافة العربية هي الغالبة أو على الأقل هي التي تستحوذ على لب القارئ وتؤثر بها عقليات الكاتبين، كما أن الدين الإسلامي الحنيف هو دين الأغلبية الساحقة في هذه البلاد وهو الدين الذي قبلته وتقبله قبائل الجنوب الوثنية بسرعة مذهشة ويتجاوب مع طبائعها ولا غرابة في ذلك فهو دين الفطرة «إن الدين عند الله الإسلام» (١٩٧٠، ٢١٥).

وجاء البؤس لمشروع التعريب في السودان من مصدر لم يحظ بما يستحقه من اعتبار. فالقارئ

(١) نشر كمقالة طويلة في سفره نحو الغد. جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٧٠م.

المتمعن يجد في مشروع التعريب القومي للخريجين عكساً بسيطاً للمشروع الاستعماري (شاركي ٢٠٠٨، ٢٤) لأنجلزة الجنوب وتمسيحه. فقد فرض الإنجليز على الجنوب في العشرينات سياسة عُرفت بـ«سياسة الجنوب» أرادت عزله كـ«منطقة مغلقة» على أعرافها حماية له من «التغول» العربي الإسلامي الشمالي (كولنز ١٩٨٣م. بشير ١٩٦٨م. دالي ١٩٩١م). وبالطبع فتح الإنجليز الجنوب للمبشرين وللغة الإنجليزية على مصراعيه. فما أن استأثر قوميو مؤتمر الخريجين بالحكم بعد الإنجليز حتى انتصفوا للعربية وأحلوها مكان الإنجليزية. وكانت تلك معركة «ثأرية» مع الإنجليز لم ترع حقاً لمواطنة شعوب سودانية لا الإنجليزية لسانها ولا العربية. فمذكرة مؤتمر الخريجين للحكومة الاستعمارية في ١٩٢٩م أرخت للتعليم في السودان بدخول العرب وكأن التعليم قبلهم لم يكن. وقضت بأن يتخذ التعليم في السودان الطابع الإسلامي العربي الشرقي وليس الطابع الأفريقي الوثني لما بينهم مع البلدان العربية والإسلامية الشرقية من أصرة الدم (بشير ١٩٦٩، ٢٣٧، ٢٥٢).

وما سنحت لقوميّ مؤتمر الخريجين الفرصة للتقرير بشأن التعليم حتى شرعوا في تعريبه. وساروهم التعريب باكراً للاستقلال نفسه. فما تولوا بعض الشأن القومي في الجمعية التشريعية، التي أراد بها الإنجليز إلهاء الوطنيين عن مطلب التعجيل والتوافق على التدرج الدستوري، حتى قرر أول وزير سوداني للمعارف بتلك الجمعية،

هو عبد الرحمن علي طه في ١٩٤٨، تدرّس اللغة العربية بالجنوب لأنها هي لغة السودان (١٩٦٩، ١٧٥). ومع امتداح ساندرسون وساندرسون لأنّاء عبد الرحمن في سياسته للتعليم في الجنوب إلا أنّهما أخذاً عليه أنّه خرج بتلك السياسة ولم يلبث في المنصب سوى أيام قليلة (١٩٨١، ٢٩٨). ورحبت بها الحركة الوطنية الجنوبية الناشئة لأنّها صادفت منعطفاً فيها مال صفوتها فيه إلى القبول بالتعريب طمعاً، ضمن أشياء أخرى، في تعليم يحصلون به على الأجور الأرفع التي كانت للشمالين من قبلهم وضمن الاستعمار بها عليهم كما سنفصل في الأمر بعد (إبراهيم ٢٠١١، طه ٢٠١١).

وأسفر التعريب كإحلال للمقاصد الوطنية مكان المقاصد الاستعمارية عما اسميته بـ «البلدوية». وهي عكس بسيط لإرث الإنجليز في الجنوب. فيبدلون الإنجليزية بالعربية والمسيحية بالإسلام وكفى الله المؤمنين شر القتال. والبلدوية عائدة إلى علي بلدو مدير مديرية الاستوائية في الجنوب خلال الحكم العسكري الأول (١٩٥٨م-١٩٦٤م) الذي وصفت ساندرسون وساندرسون همته في التعريب والأسلمة بين رعاياه بـ «الجهاد الإداري» (١٩٨١، ٣٩٦). فقد غير احتساباً عطلة المديرية من الأحد إلى الجمعة وغير أسماء الناس إلى أسماء عربية ونشر معاهد التعليم الديني الإسلامية يراجع آثار الإنجليز بلا هوادة أثراً بعد أثر. وكانت مقاومة صفوة الجنوبيين لإجراءات تعريبهم البلدوية مقدمة لخروجهم من السودان وتكوين حزب الاتحاد

الأفريقي السوداني (سانو) في وبداية الحرب الأهلية الأولى (١٩٦٣م-١٩٧٢م) (أدومو ودنق ١٩٦٣، ٥٥-٥٨).

لم يُلطف شعواء تعريب قوميّ الخريجين غير العرب حقيقة أنه كان زائداً عن الحاجة. فالجنوبيون كثيراً ما قبلوا، وبواقعية رصينة، بالعربية لغة أولى للسودان وإن احتجوا على اللغو «العنصري» لأطراف من الحركة القومية العربية الشمالية حول مزايا لغتهم بإطلاق. ففي آخر الأربعينات، بعد أن ترك الإنجليز «سياسة الجنوب»، التي فصلت بين الجنوب والشمال إلا اسماً، كان مطلب صفوتهم هو تعلم العربية ليحصلوا على «أجر الشماليين». وهو أجر جعله الإنجليز أعلى من أجورهم كما مرّ. ولكن ما أن جاءت بواكير الاستقلال في ١٩٥٤م حتى ظلمتهم صفوة الخريجين الشمالية الوارثة للإنجليز وكادت تستبعدهم من «سودنة» الوظائف سوى بعض الدنيا منها جداً. وسمى صفوة الجنوب «السودنة» بـ«الشُمّالة» يأساً من نيلهم حظهم من الوطن المستقل (إبراهيم، ٢٠١١م). بل ظل خضوع الموظفين الجنوبيين لامتحان في اللغة العربية للترقي مهانة حملوها إلى مؤتمر المائدة المستديرة الذي تداول مسألة الجنوب بصورة واسعة في ١٩٦٥م. وقرر المؤتمر إلغاء ذلك الامتحان عملاً بمبدأ ألا تمييز بين الناس على أساس اللغة أو العرق. ولكن صحيفة الفجلنت، التي حررها بونا ملوال، أحد وزراء الإعلام على عهد نميري، كتبت تحتج في ١٩٦٦م لأن وزارة الداخلية

أوقفت ترقية الموظفين الجنوبيين الذين لا يعرفون العربية إلى سكيل (H). فانظر همود الهمة: يعربون الدولة ويبقون على مسميات وظائفها!.

ولم تفتّر السُّنة الجنوبية في التعاطي الإيجابي مع اللغة العربية. فقد كان للعقيد جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية وطوائف أخرى من غير العرب في السودان، رأياً حسناً في العربية في إطار ما نحاوله هنا من نقض عقيدة أفريقيّ الزنوجة التي جعلت العرب في مصاف المهاجرة والمستوطنين. فقد قبلها كمفردة ثقافية حاقة. فقال: «يجب أن تكون العربية اللغة الوطنية في السودان الجديد ووجب علينا بذلك أن نتعلمه. فلا يصح القول إن العربية هي لسان العرب. وعليه فأنا أتخذ العربية لغة للسودان على أسس علمية ووجب عليّ تعلمها» (محمود ١٩٨٨، ١٧-١٨). فالعربية، بجانب أنها لغة في السودان، مقبولة بالنظر إلى ديناميكية ثقافية جعلتها الأولى حيث هي في الأداء الوطني. ويستصحب هذا الإقرار العربية بتفريغها من الاستعلاء وتمكين اللغات الأخرى حيث ينبغي في التعليم والإعلام (١٩٨٨، ٣٠).

ولقرنق حيثيات فكرية تاريخية لهذا القبول السخي بالعربية لم تتأّن عندها صفوة الخريجين. فهو يراها بعضاً من كل السودان الذي لا نملك تاريخاً مخصوصاً لبدء إعمارها بالبشر. فهو أقدم من قدوم المسيحية والعرب والإسلام. ولا نعني بقدّمه أن يكتفي بمن قطنه في ماضيه البعيد ليستغني عن جاءوا بعده. وهذه التأرخة للتفويج

البشري للسودان أو أفريقيا هي من وراء عقيدة أن أفريقيا زنجوية ومن دخلها من العالمين من غيرها أجنبي ومستوطن. وسمى قرنق هذا القبول بشعوب السودان وقبائله بغير تفتيش عن الأصل وتاريخ الوصول بـ«السودانوية». وعليه فهو يدعو لتعريف لهوية السودانيين يتخطى كونهم عرباً أو أفارقة (١٩٨٨، ١٩). فليس هناك «جنوب سودان» في نظر السودانوية بل «سودان» (١٩٨٨، ٢٦). فالقائلون بعروبة السودان في نظره فشلوا في اعتبار بقية مكوناته اللغوية والثقافية (المسماة أفريقية) في تخيل السودان الجديد. فهم حتى حين اعترفوا بها (وقد تأخروا في ذلك) عدوها «هوية تاريخية وجغرافية» وتجري نسبتها في السياسة الثقافية للدولة بعبارات غير وثقى مثل «رعايتها» مما سماه عشاري أحمد محمود بالمعالجة «التجميلية» (١٩٨٨، ٥-٧).

ولم يحل دون صفوة مؤتمر الخريجين وعماها عن التنوع الثقافي وحسن إدارته أنها تلقت، وفي الوقت المناسب، نصحاً أن تهدئ لعبة تعريب غير العرب في البلاد. وجاءها هذا النصح من اليسار، الذي غلب فيه عرب، مستثمراً ما وسعه الخبرة السوفيتية في معالجة الشأن القومي. فكان أول ما صدر لعبد الخالق محبوب، زعيم الحزب الشيوعي، في ١٩٥٤م ترجمته لمقالة ستالين الموسومة «الماركسية وعلم اللغات». وشدد في مقدمته للترجمة على أن عنايتنا باللغات في بلد تعددت فيه واجبة. ومن جهته طالب حسن الطاهر زروق، النائب

اليساري في أول برلمان سوداني (١٩٥٤م-١٩٥٨م)،
ألا نعلم اللغة العربية ولا الدين الإسلامي في جنوب
السودان لأنهما غريبان عليه. ونصر برنامج
الجهة المعادية للاستعمار اليسارية في ١٩٥٤م
على أن تتمتع القوميات السودانية غير العربية
بالحكم الذاتي بما يكفل لها رسم سياستها
اللغوية باستقلال نسبي عن المركز. بل استخدم
اليسار لغات غير عربية لتبليغ رسالته للجُمهور.
وما صار لليسار يد في الحكومة حتى أصدر إعلاناً
عاماً في ١٩٦٩م يدعو لبناء الوطن باعتبار للخلاف
في اللغات والتقاليد لا على التسوية الكاذبة. واختتم
عبد الخالق محبوب حياته قبل شنقه في ١٩٧١م
بمذكرة معروفة بـ «حول البرنامج» دعا فيها إلى
التشجيع الفعلي للنمو الحر لثقافات الجماعات
غير العربية في السودان ببعث لغاتها والتوسل بها
في التعليم والنهضة الثقافية الشاملة بما يجعلها
مكوناً عضوياً من مكونات الثقافة السودانية
(إبراهيم ٢٠٠١، ١٩-٢١. سليمان ١٩٧١م).

وبالنظر إلى حقائق التنوع الثقافي السوداني
كان تعامي صفوة الخريجين عنه شططاً كبيراً.
ويمكننا رد تبلد حسهم المشاهد إلى حزازات ثقافية
«عامية» للشمالين العرب قائمة في استقطاب ملغوم
بين العربية والعجمة. ولم يسلم من هذه الغلظة
الشاعر الوزير محمد أحمد محبوب في رده على
أحمد إبراهيم دريج زعيم المعارضة آنذاك وأحد
وجوه الحركات الدارفورية حالياً. فقد استنكر
محبوب نقد دريج للحكومة لتراخيها في نصره

الحق العربي. وتهكم قائلاً إن زعيم المعارضة «ظل يتحدث ساعة ونصف الساعة فلم ينطق جملة عربية صحيحة». وزاد أنه لولا وجود نائب معارض ما (يبدو أنه عربي اللسان) «لحسبت أن هذه المعارضة من بلد غير هذا البلد ولا تمت للعرب بأي صلة» (محاضر مداوولات البرلمان. ١٩٦٧م).

ومن ذرى باب ارتجال التعريب، من جهة التأسيس والنعرات العرقية المستكنة، ما رأيناه في أداء منصور خالد السياسي والكاتب والوزير. فقد كان في ١٩٦٨م، في مقالات نشرها لاحقاً في كتابه «حوار مع الصفوة. ١٩٧٤م»، داعية لا يشق له غبار لتعريب جامعة الخرطوم. ثم صار وزيراً للتعليم العالي في ١٩٧٥م ولم ينبس ببنت شفة عن التعريب. وما أن عربت حكومة الإنقاذ (١٩٨٩م--) الجامعات حتى انبرى لها بلسان حديد. فاستفزع منصور أن يحاول قحط كالسودان، لا هو في العير ولا في النفير، التعريب في حين تحاشته دول عربية يشار إليها بالبزان. وكان من حيثياته الأخرى لاستنكار التعريب إتمامه في ظل حكومة يقودها حاكم السودان «المستعرب»، الذي هو الرئيس عمر حسن البشير، ورئيس مجلس تعليمه العالي وهو المرحوم اللواء الزبير محمد صالح. ووصف الأخير، الذي ينتمي إلى النوبة الشمالية من العربية ليست لسان أهم، بأنه «ما زال يتحدث العربية برطيني (رطانة) يكاد لا يفهمها الأعراب» (خالد ١٩٩٣، ٢. ٣٤٤-٣٤٦).

كان انفصال الجنوب عن السودان في يوليو.

٢٠١١م ثمرة مرة لتهاغت المشروع القومي لصفوة الخريجين في نسختها الإسلامية في ظل دولة الإنقاذ. ولم يكدر على الدولة بعد أن ثلث القطر وربع سكانه انفصلوا كرهاً في ذلك المشروع القومي الذي جازفت الإنقاذ بتطبيقه بحذافيره المملة منذ ١٩٨٩م. بل نزل ذلك الانفصال برداً وسلاماً عليها. فقال الرئيس البشير إنه بالانفصال سينسحب «كرت» التنوع الثقافي من يد من طالبوا دائماً بتعطيل الشريعة والعروبة نزولاً عند مقتضى ذلك التنوع. فالانفصال سيزيل المانع لتكون الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع وأن تكون اللغة العربية لغة البلاد الرسمية بلا منازع.

ولا أدري لِمَ بدا لي الرئيس وكأنه فرح للشريعة بتبخر حجة التنوع متى وقع الانفصال. فالإسلام، إن لم يكن محض عقوبة، يزدهر في كامل زينته الإنسانية متى ما أُلِفَ الآخر لا متى تفاداه لكي يخلص الوطن للمسلمين والعرب: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَاخْتَلَفَ الْأَلْسِنَةَ وَالْأَلْوَانُ} الآية. من جهة أخرى فذهاب الجنوب ليس نهاية التنوع، أو الأحزان، لأنه لم يكن مصدر التنوع الوحيد في البلاد. فمن بين لغات السودان، التي هي نحو ١٣٥ (٨ منها انقرضت) نجد أن نصيب الشمال (السودان الحالي) نحو ٦٠ لغة، ٤٢ في كردفان وجبال النوبة بصورة خاصة و٨ في النيل الأزرق و٧ في دارفور و٢ في الشمالية وأحدة في الشرق. علاوة على مسيحية الشمال سواء التي للأقباط أو المستحدثة في الجنوبيين الذين سيختارون العيش في

الشمال. ناهيك عما ظللنا نصفه بكرائم المعتقدات في جبال النوبة وغيرها. ومن بين اللغات أعلاه نجد النوبية التي افتتن بها أهلها في ملابس تسييس إثنيتهم وشكواهم المناسبة من «قرش الرطانة» الذي تقدم وصفه. وما ذاع حديث الرئيس عن صفاء السودان للعربية والإسلام حتى خرج ممثلو تلك اللغات والجماعات مستنكرين جفائه وهددوا بـ «جنوب جديد» لن يقبل بغير احترام التنوع الثقافي الماثل. وما حروب جبال النوبة والنيل الأزرق، مواطن اللغات المختلفة التي ألحنا إليها، القائمة على قدم وساق سوى تدشين بالدم لـ «الجنوب الجديد».^(١)

وكنت نظرت في مصدر جفاء قوميّ مؤتمر الخريجين للتنوع اللغوي في ورقة قدمتها عام ١٩٨٧م لمؤتمر الشباب العربي في ١٩٨٧م الخرطوم عنوانها «السودان بين الرعاة والدعاة» حملت فيها على مفهوم ذاع بين العرب مفاده أن السودان «ثغر» لهم ملزم، قومياً ودينياً، بنشر العربية مبتدئاً بجيرته من الأفريقيين بجنوب السودان

(١) صحيفة ألوان. ١١ أغسطس ٢٠١١م.

– كتب حسين خوجلي الإعلامي الإسلامي أنه يتمنى أن يأتي اليوم الذي تنقرض فيه رطانات الحفاويين والناقلة والمساليت والزغاوة والهندودة وتسود لغة الضاد الموحدة فلسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين. هذه معركة ذات نطع وغبار أطلقها في الهواء الطلق لصالح الثقافة المركزية، نعم معركة فلقد سئمتنا المقالات المسطحة التي لا تكسب الفكر عدواً ولا صديقاً. نعم أتمنى سيادة العربية. ولعن الله أقواماً يحسدوننا على عطر الأمانى.

ونعل أشقى ما شقينا به في السودان هو دورنا المرسوم من المركز العربي ألغينا به الآخر إلغاء أفقر الخبرة العربية الإسلامية في الشغف بجماليات الحضارة الأفريقية يتولد منه علم رصين نستبدل به إرثنا الفاسد عن القارة (إبراهيم ١٩٩٦م).

ووقعت كبيرتان في تعريب الدولة. أولهما أن الدولة لم تستثمر في التعريب ما تتنزل به الثقافة العربية في أحسن صورة. غلما أردت تعريب الجنوب أنشأت فيه المعاهد العلمية وهي في أسفل سلم التعليم في الشمال نفسه لا يطرق بابها إلا من انسدت في وجه كل أبواب التعليم الأخرى. وأرادت بذلك تقليد مدارس المبشرين التي تعلم المهارات والعلوم وتغير دين تلاميذها كغرض أساسي (إبراهيم ٢٠٠٦م).

أما الكبيرة الأخرى فهي تورط التعريب في مفارقة جوهريّة بين بلاغته الشعارية وتطبيقاته العرجاء. فبينما كانت الدولة تجهز بالتعريب كان مدرس اللغة العربية والدين فيها في الدرك الأسفل من حيث شروط خدمته. وتصدت رابطة معلمي اللغة العربية والدين لمهانة منتسبيها في آخر السبعينات لإماطة الأذى عنهم بعمل نقابي بلغ الغاية من السداد. وسنعود لهذه النقيضة المؤسفة فيما تبقى من البحث. وقلت معلقاً على هذه المفارقة من قبل: «إما أن يصار إلى إهمال هؤلاء المدرسين وحط قدرهم في ظل الدولة الملتزمة قولاً لا فعلاً بإشاعة الإسلام والعربية، فهو أمر عسير على الفهم... اللهم إلا إذا كان ما تطبقه الدولة هو

شيء آخر غير العربية والإسلام بأي معنى مقبول منطقاً...، إنما هو توافه مبتذلة تنضح، كما قال إدوارد سعيد، عن «شهوة للقوة شاذة ومتمركزة عرقياً». (إدوارد سعيد (١٩٨٣) في إبراهيم ٢٠٠٨، ٣٦٩)

وكان ما أساء لتعريب التعليم دائماً الطلاق بين السياسة القومية للتعريب وضوابط المهنة التربوية. وزاد مطلب التعريب عنفاً وضغناً على إباله أنه لم يطبق ملطفاً من أهل التربية لينزل بقدر واعتبار رصين لحقوق المواطنة لمن كانت العربية لغتهم أم لم تكن سواء بسواء. خلافاً لذلك طغى على التعريب الارتجال والتشويش. فقد قال لي حسن الترابي في لقاء معه عام ١٩٩٦م إنه ما عاد من البعثة للدكتوراة من فرنسا لجامعة الخرطوم في ١٩٦٤م حتى درّس بالعربية أول مقرر له غير عابئ بما استقر التعليم عليه في كلية الحقوق. ولم يدر الترابي، الذي أخذته العزة بالعربية، أنه تعدى بهذا الارتجال «القومي» على حق طلابه من الجنوبيين الذين تعاقدوا مع الجامعة أن يدرسوا بالإنجليزية. وقد ذكر للترابي هذه المنقصة، التي ظنها الترابي ماثرة، القانوني الجنوبي بيتر كوك الذي صار وزيراً للتعليم العالي في حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق نيفاشا للسلم عام ١٩٩٥م (كوك ١٩٩٢م). وفي سياق التخبط في التعريب رأينا مدير جامعة الخرطوم، الدكتور مأمون حميدة، يستقيل من منصبه حين ضغطت عليه الدولة ليعرب كلية الطب وهو الذي قبل بالتعيين

مديراً لجامعة عربتها الدولة رسمياً منذ ١٩٩٠م. بل وقّع على فصل جماعة من زملائه بالجامعة بأمر من الدولة. ولكن لم يقبل للتعريب أن يطال قدس الأقداس: كلية الطب. وانقلب، وهو الإسلامي المعروف، على المشروع الحضاري لحركته الماسكة بمفاصل دولة الإنقاذ. فكتب في الصحف بعد استقالته في ١٩٩٤م متذمراً من بعض التعريب ضمن أشياء أخرى: «أصبح ماثلاً للعيان أن ما قصد به تفجير ثورة التعليم العالي لا يعدو أن يكون مجرد معاول هدم لا تبقي ولا تذر من موروثة هذه الأمة من جامعات ومعاهد عليا كان يشهد لها بالتميز والتفرد» (محمد الأمين التوم ١٩٩٩، ٤٨). وأنشأ بعد استقالته جامعة للعلوم الطبية غاية في النجاح ولكنها تلحد بلسان أعجمي. وهذه قبائلية في الدرك الأسفل تؤمن ببعض التعريب وتكفر ببعضه. وفخرت جامعته أخيراً بما بدا من عودتها لتلك التقاليد الجامعية القديمة التي عنوانها اللغة الإنجليزية بقولها إنها جاءت ب ١٧ ممتحناً خارجياً من بريطانيا وإيرلندا والخليج وإندونيسيا وماليزيا ومالي شهدوا بإحسان الجامعة.^(١)

(١) صحيفة الأحداث. بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١١م.

(ب)
التصريب،
الجغرافيا الماثوية للاستعمار

في اعتقادي أن تعريب التعليم كان وما يزال من أكابر أجندة تحررنا الوطني. فقد أردنا به استرداد لساننا الذي استرذله الاستعمار مُتَّهماً في بيانه فطرده خارج حظيرة التعليم. وعليه فمتاعبنا الجمعة مع تنزيل التعريب منذ استعدنا قرارنا الوطني وخلافنا حول مشروعيته وأسبقياته مما يدخل في عداد عقابيل ما بعد الاستعمار. وقد سبق لي دراسة واحدة من تلك العقابيل وهي توحيد القوانين السودانية المتنازعة بين الأعراف الإنجليزية الوضعية والشرعية، وتعقبت جذر المنازعة حتى وجدته في ثنائية التعليم الاستعماري والنظم الحقوقية والقضائية التي خدمتها تلك الثنائية أو تأسست عليها.

فقد اتسمت القضائية السودانية منذ نشأتها

في أول القرن الماضي وحتى ١٩٨٠م بنزاع بين قسمها المدني المنسوب إلى الحداثة، والذي له الجاه والصولة، وقسمها الشرعي، المنسوب إلى التقليد، المستضعف. وهذه قسَم سياسية كان فرانز فانون (١٩٢٥م-١٩٦١م) المفكر ذو الأصول المارتينيكية ممن ظاهر ثورة الجزائر وكانت كتاباته هدياً كبيراً لنازعات الستينات التحررية، قد أطلق عليها «الجغرافيا المانوية» للاستعمار. و«المانوية»، نسبة إلى مان، صاحب الديانة الفارسية الذي اعتقد في انقسام العالم إلى قوي ثنائية مُستقطبة من خير وشر يدور بينهما صراع درامي أجلي.

وأخذ فانون من مان مفهومه للأمكنة المتباغضة أجلياً. فمن رأيه أن الاستعمار قسم فضاء الدولة التي خضعت له بصورة مانوية. فجعل منها فضاء استعمارياً أوروبياً وآخر أهلياً بلدياً. وصار فيها الفضاء الأوربي هو الذي عليه المعيار بينما صار الأهلي مباءة الانحراف. وترتب على ذلك أن تواجه الفضاءان بصورة إقصائية لا سبيل معها إلى توافقهما. واستفحلت هذه المانوية الاستعمارية وأعدت بأثرها المدن والأسواق والأحياء والمدارس واللغات وأشكال اللبس نزولاً إلى الأحذية. فميز الإداريون البريطانيون بين لابس «الجزمة» الأوربية و«النعال» السودانية. فيمكن أن تدخل مكاتبهم وأنت منتعل الأولى ولكن مفروض عليك أن تخلع الثانية قبل أن تلقاهم. وفرق الاستعمار بين الخرطوم، مدينة غردون باشا الشهيد، الظافرة بعد الفتح في ١٨٩٨م وبين أمدرمان، موئل الشر

المهدوي، الخاسرة. ففي الخرطوم «المتحضرة» قَسَمَ السوق إلى حين: السوق الإفرنجي «الأوروبي» والسوق العربي. وفي سياق تضاد الأمكنة تكونت القضائية من قسمين المدني والشرعي حيث ينقاد الأخير للأول ويتبع له. وصنف معلّم المدارس في فئتين: الشيوخ الذين يعلمون اللغة العربية والدين. والأفندية الذين يعلمون المواد الحديثة. ومن وجوه الثنائية الاستعمارية في حقل التعليم انشطاره إلى تعليم حديث مثلته كلية غردون (١٩٠٢م) وجامعة الخرطوم لاحقاً) في السودان والمعهد العلمي (١٩١٢م) وجامعة أدرمان الإسلامية لاحقاً). وقد بلغ هذان الأمكنة هذا حدّاً سُخِرياً.

وجدت في كتابي «هزيان مانوي. ٢٠٠٨م» أن توحيد القوانين والقضائية وقع، مثل ما سنرى في حال التعريب، بقرار فظ من الدولة. فقد تعاوره الهزيان المانوي في حرب ثنائية القضاءات الاستعمارية مما خرج به عن المعقول وتخط به الناس بين القضاءين كمن بهم مس. فسياسات الاستعمار صورت القضاء الشرعيين بصفّتهم «الآخر المتخلف» بالنسبة للقسم المدني الحديث في القضاء السوداني. فجردتهم من أدوات الشوكة وتمثل ذلك في التفاوت بينهم وبين القضاء المدنيين فيما يتعلق بالخدمات والامتيازات. فالحاكم الشرعية تحتل مبان قديمة متهالكة. والقضاء الشرعيون أنفسهم تخصص لهم مساكن حكومية بائسة. وخلافاً لرفائهم المدنيين لا تخصص لهم سيارات حكومية. والمثال الحي على تلك التفرقة

هو الأمر الصادر لرجال الشرطة وضباط السجون بحجب التحية العسكرية عنهم في حين يؤدونها للقضاة المدنيين. ولما اقتصر القضاء الشرعي على قانون الأسرة خرج عن الاختصاصات القانونية التي تحكم مسالك السياسات العليا وإدارة الأعمال. وعرضهم ذلك التخصص البيتي للسخرية من جانب جمهور الرجال، من أمثال قولهم: «قضاة العوين: النساء» لكثرة تعاملهم مع النساء وفي أخص خصوصياتهن.

ومثلما سنرى في التعريب لم يتم المشروع الوطني التحرري، وهو توحيد القضاية وقانونها وكادرها، إلا بالعنف. فالقسمان المدني والشرعي في حربهما المانوية لم يتواضعا على خطة مهنية مستقلة لإنفاذ التوحيد بسبب تلك الخصومة. فالقضاة المدنيون، الذين تمتعوا بـ «أجور الحداثة»، وحلوا بعد الإنجليز في قيادة القضاية، قاوموا مجرد تخيل قضاية وطنية يندمج قسمهم الحديث مع آخره المتخلف، القسم الشرعي. أما القضاة الشرعيون فأطلقوا العنان لمخاوفهم المشروعة، من أن يعودوا ذيلاً مرة أخرى لسدنة القانون الوضعي في الهيئة القضاية الموحدة في بلد مسلم مستقل. وحال ذلك دونهم والانخراط بصدق في عملية للتطور حتمية هي وحدة القضاية. ومن المؤسف أن القضاة المدنيين والشرعيين، الذين حُمِلوا حَمَلاً وهم «يفرفصون» على قبول الدمج في مؤسسة واحدة، لم يستثمروا ذكاءهم وفطنتهم وخيالهم في هذا المشروع الوطني. فأضطر الجهاز

التنفيذي تحت ديكتاتور هو الرئيس النميري لفرض الوحدة بينهما في ١٩٨٢م بعد أن سُوِّغا توجيهات متكررة له بالوحدة في السبعينات. ثم فرض على القضائية الموحدة اسماً توحيد قانونها الحاكم بفرضه قوانين سبتمبر ١٩٨٣م الإسلامية.

واستضعفت حرب الفضاء الاستعمارية الشرعي. ولأننا بخسنا الشريعة حقها في أن تكون قانوناً لمسلمين، كما سنرى الحادثيين يفعلون مع اللغة العربية في حرمانها أن تكون لغة التعليم العالي، ظلت تتعقب الأمة بشكل ثأري، وتنغص عليها قانونها ودستورها، وتؤذي عملية بناء الأمة السودانية في الصميم. فقد أخفقت الأمة المستقلة أن تدير حواراً مسؤولاً ذا معنى لتقف على المראה التي احتقنت بها الشريعة، كتقليد قانوني، استبعده الإنجليز من عملية تحديث القانون من غير ذنب اقترفه. لقد جعلنا منها، وهي ثقافة وطنية وقانونية لشمال السودان، تقليداً منقرضاً فولكلورياً وحرمانها من التفتح والنمو في إطار اختصاصاتها ومرجعيتها.

فنصوص الشريعة، في قول إدوارد سعيد في مضممار آخر، قد فرض عليها أن تعيش في فضاء استؤصلت منه الشوكة والقدرة على التطور (سعيد ١٩٨٣. في إبراهيم ٢٠٠٨، ٣٦٩). وقد نفع السودان الثمن باهظاً ومكلفاً للمحنة التي تعرضت لها الشريعة على عهد الاستعمار وما بعده في الثورات القانونية العديدة التي اجتاحتها ينسخ واحدها الآخر.

وسنقف عند حقل آخر من حقول المانوية لمساحته القوي بتعريب التعليم وهو قسمة الاستعمار للمعلمين بين مدرستي العلوم الحديثة والعلوم التقليدية كالعربي والدين. يسمي معلمو اللغة العربية والدين معلّمي المواد الأخرى ذات الصلة بالإنجليزية بمعلّمي «المواد الأخرى». ويجعل انبئون الشاسع بين شروط خدمة الفتّتين هذا التصنيف ممضاً ومهيناً لمعلم العربية والدين. فكل المعلمين الحاصلين على الدرجة الجامعية يعينون في الدرجة (كيو Q) في سلم الخدمة المدنية. ويُرفع معلّمو المواد أخرى للدرجة التالية (دي إس D.S) بعد ٤ سنوات ماعدا معلّمي العربي والدين الذين قد يكتثوا في الدرجة «كيو Q» لعشر سنوات. ففي إحصائية لعام ١٩٧٤م ضغطت رابطة معلّمي اللغة العربية والدين لإجرائها وجدت الحكومة حوالي سبعة وثمانين وخمسمائة معلماً ترقوا إلى الدرجة (دي إس D.S) في الفترة بين ١٩٦٦م-١٩٧١م في حين لم يبق بها أحد ممن ترقوا إليها في ١٩٧١م من معلّمي المواد الأخرى بل ترقوا صعوداً (إبراهيم ٢٠٠٤، ١٢٧). وتوالى احتجاجات معلّمي العربي والدين على هذه التفرقة. ولم يبلغوا بنضالهم النقابي العنيد في سنوات ١٩٧٤م-١٩٨١م. في ظل قوانين تجرم الإضراب، للمساواة مع معلّمي المواد الأخرى سوى الترقية للمجموعة الثالثة في سلم مجموعات وظيفي تاجه الدرجات الثانية والأولى والأولى الممتازة. وقد هنا المرحوم عبد الله الشيخ البشير، رئيس رابطة معلّمي العربي والدين خلال سنوات النضال للتسوية، أعضاء الرابطة الذين

كرموه عام ١٩٨٨م بقوله: «قطعنا شوطاً طويلاً منذ أن كنا متكسرين في الترقيات قاصرين عن بلوغ المجموعات. فها قد أصبحت المجموعة الثالثة حقاً خالصاً لنا الآن، إنما ينبغي لنا الآن أن نواصل مسيرتنا لنولوج المجموعتين الثانية والأولى -عاديّهما والممتاز-وهي ذروة سنام التدرج والترقية. إذ في تلك المجموعات تصاغ رؤى التعليم وتنفذ. ونحن أحق الناس بذلك الموضع، ونحتاج أن نضفي على الرؤية العامة للتعليم شيئاً مما عانيناه، أملين أن يجعل هذا التعليم أقل زيفاً وأقرب واقعاً عما هو عليه. فالتعليم ينبغي أن يخاطب التلميذ على أنه شخص راشد وليس كشبح خطي يتخبط صعوداً على سلم ترقيات ذي ريب».

بينما كان معلمو اللغة العربية يصفون الظلم الواقع عليهم من شروط الخدمة الموروثة عن الاستعمار بـ «الضيم» كانت بيروقراطية وزارة المعارف ونقابة معلمي المواد الحديثة تصفها بـ «المشكلة». ومدخلا «الضيم» و «المشكلة» طريقان مفيدان للنظر إلى إرث الاستعمار المانوي. فشروط الخدمة التي أجحفت بحق معلمي اللغة العربية والدين أصيلة في الثقافة الاستعمارية التي تصور المواد العتيقة أو المهجورة (اللغة العربية والدين) كنقيض للمواد الحديثة كاللغة الإنجليزية مع أن الأخيرة لم تكتسب القيمة والميزة إلا بمحض القوة الجبرية. فبتعريفهم مظالم أساتذة اللغة العربية والدين بـ «المشكلة» افترض بأنها مما يسهل حلها على نحو مُجدٍ في إطار الوضع الراهن. وعليه

يرفضون مسألة هذه البنية الاستعمارية. وبالمقابل، أمطر أساتذة اللغة العربية والدين وابل نيرانهم الثقيلة على هذه البنية وطالت تلك النيران اللغة الإنجليزية بوصفها قيمة مفروضة بالقوة المحضة لا بميزة باطنة فيها. ففي مسعاهم لتحجيم هذه الميزة المضافة على اللغة الإنجليزية طالب معلمو اللغة العربية والدين بإلغاء الدرجات العشر التي تمنح للمعرفة باللغة الإنجليزية (واللغات الأوروبية الأخرى بالنتيجة) في مسائل الترقية. كما طالبوا بابتعائهم في المنح الدراسية الحكومية للحصول على الشهادات العليا في البلدان العربية. فبسبب جهلهم باللغة الإنجليزية حرموا في سابق عهدهم من هذا الحق الذي يتيقوه أساتذة المواد الأخرى. إذ تمنح عشر إلى اثنتي عشر درجة للمدرسين الحاصلين على درجات عليا حين ينظر في شأن الترقية. ثم أن معلمي العربية والدين مستثنون أيضًا لجهلهم بالإنجليزية من تعيينهم ملحقين ثقافيين بسفارات السودان في عواصم الدنيا.

وبرغم أن الإنجليزية هي الأصل في ظلم هؤلاء المعلمين، لكنهم لم يدعوا إلى حرب شخصية مع اللغة ذاتها. فأوجز البشير موقفهم منها في قوله «نحن نريد طبعًا لتلاميذنا تعلم الإنجليزية، لكن الإنجليزية التي يجب أن يحصلوها هي إنجليزية الثقافة، وليس التي يعتكزون عليها تسابقا في مراقي التدرج الوظيفي» (إبراهيم ٢٠٠٤، ١٢٧-١٤٢).

وستتخذ في هذا المبحث عن تعريب التعليم العالي ما اتخذناه في نظرنا للقضايا السودانية من جهة

تحليل كساد المسعى لمحو إرث الاستعمار في التعليم
بالتعريب بالنظر إلى مانوية تنظيمها الذي هو
ثقافة استعمارية مقررة. وسنرى في البحث كيف
ظل التعريب يتعثر في حائل هذه المانوية حتى
ضلت الجامعات عن القيام بمهمتها في أن تكون
مؤسسة للنهضة لا مفرخة «أفندية» لشغل الوظائف
الدنيا بالدولة. فالمانوية الاستعمارية لم تكن مجرد
عقيدة ثقافية. لقد تجسدت كما رأينا في مؤسسات
الدولة كشرط في التأهيل والتراتب والوصف الوظيفي
وشروط الخدمة وامتيازاتها ومنحها. ولذا تمسك
بها من سرتهم حتى بعد استقلال البلاد رغم أن
خالقها الأول هو الاستعمار الأجنبي.

وجدت من بين رجال الإدارة والتربية الإنجليز،
كما وجدت بين صنوهم في القضائية وتدريس
القانون، من نصح زملاءه السودانيين في أصيل
الاستعمار، أو بدء الاستقلال، أن يكسروا طوق
فضائهم الاستعماري الحداثي المميز ويقيموا
القناطر بينهم وبين ثقافتهم التقليدية. فنبهوهم
بأخذ حقيقة استقلال بلدهم بجد بالنظر إلى
توقعات الأمة من ذلك الاستقلال وأن يستصحبوا
أفضل ما فيهم كسودانيين لتلك الغاية. فوجدت
الرغيل الحقوقي البريطاني الراحل طلبوا من
زملائهم السودانيين ملاقة استحقاق الاستقلال
بإصلاح القوانين ليأخذوا بعين الاعتبار القيم
الخلقية لأهلهم وإصلاح القضائية لتخرج عن
كونها إدارة استعمارية لحفظ النظام.

ووجدت نفس الشيء في حقل التربية والتعريب.

فمن رأي دبليو. آ. موري في ١٩٦٣م أن تبعة المخططين السودانيين في بلدهم المستقل أن يخدموا حاجيات مجتمعهم ومرامي أهله البعيدة. فسيكون للغة العربية المنزلة المقدمة الرفيعة في السودان المستقل بالنظر إلى فحولة الحركة الوطنية الظافرة. ولكنه حذر من سكتين ربما أفسدنا بهما، متى اتبعناهما، هذه المنزلة للعربية. أما السكة الضالة الأولى فهي تنشئة ثقافة وطنية شعواء تعتزل اللغات الأجنبية وتهمشها. والسكة الثانية في أن يسود هرج لغوي يعطل بلوغنا سياسة لغوية راشدة لبلد مستقل. وقال إنه في حالة كتلك سنجد أنفسنا في فوضى لغوية تكون به العربية، على نقصها، هي السيدة في مزيج لغوي عالمي يحتفظ السودانيون فيه بالإنجليزية بحكم العادة أو للتساهيل. ولكن موري حسن الظن بالسودانيين. فقال إن تسامحهم وفضلهم وتنوعهم سيجعل السكة الأولى بعيدة الاحتمال. كما سيسوقهم حسهم العملي إلى الابتعاد عن الطريق الثانية. أما السكة التي يزيكها موري، فهي بناء تعليم مزدوج اللغة على النمط الأوربي العربية فيه هي الأولى على طول النظام وعرضه. وهي أولوية لا تقوم جزافاً بل بتخطيط الحاجيات العملية لصون معدل التوسع في التعليم ومستوياته الأكاديمية معاً. وستكون لغة التعليم الثانية بدون شك هي الإنجليزية التي ستضطر إلى أن تتقاسم تلك المنزلة مع لغات أخرى مثل الفرنسية والألمانية. ومآل تلك الخطة اللغوية أن تنتج مثقفاً حسن التأهيل في لغتيه (موري ١٩٦٣، ٩٤) وتؤدي إلى تطور ثقافة عريضة حديثة ملائمة لمنشأ السودان وتاريخه ومكان نموّه (١٩٦٣، ٩٥).

رحى المعركة الطويلة التي تدور حول التعريب دليل قطعي أن الأكاديمية السودانية لم تأخذ بحكمة الأكاديمي الإنجليزي بُعيد غروب شمس إمبراطورية أهله. وقد أسفرت المعركة عن تمكن اللغة العربية منذ قضت «ثورة التعليم العالي» لنظام الإنقاذ الوطني بقيادة البشير والحركة الإسلامية تعريب التعليم في ١٩٩٠م. وينهض بنقد هذا التعريب بهدف إبطائه أكاديميون من صفوة اللغة الإنجليزية الغردونية وبالطبع طليعة القوميات من ليست العربية بلغة أم لهم. فخرجت صفوة الحداثة الغردونية عن صمتها الماكر الطويل في معارضة التعريب إلى الجهر به بعد أن صار تعريب التعليم سياسة مقررة للدولة. وكان رأس رمح هذه المنازلة الدكتور محمد الأمين التوم أستاذ العلوم الرياضية بجامعة الخرطوم كثر الاهتمام بقضايا التعليم العالي وديمقراطيته وهجرة الأدمغة. فدعا إلى مؤتمر لمناقشة قضايا التعليم العالي في القاهرة في ١٩٩٨م صدرت أعماله في كتاب عام ١٩٩٩م. كما نشر مقالة بالإنجليزية في ٢٠٠٣م ركز فيها نقده ونقد أضرابه لسياسات التعليم العالي في ظل دولة الإنقاذ. فلم تكن معارضة التعريب بحاجة إلى هذا الجهر في السابق طالما بقي التعريب مطلباً قومياً عزيزاً مهماً وليس سياسة لها جداول ملزمة التنفيذ. كان يكفي تلك الصفوة أن تسوف المسألة يعضض لسانها بالتعريب كشعار قومي وتداب من الجهة الأخرى في جرجرة أقدامها دونه وتستهلوه في مجالسها وتستبعده. وتراه من رابع المستحيالات متى طال مجال العلوم والطب والهندسة أو تناول.

سنحلل الخطاب المضاد للتعريب الدائر بتخطئة الحداثيين وبيان مكرهم الثقافي عليه. ولا يعني هذا بحال أننا راضون عن الطريقة المنكرة التي تنزل بها التعريب في التعليم العالي على يد دول الإنقاذ ورهطها الإسلامي. وسوء هذه الدولة في التعريب واضحة غير فاضحة. ونقدها فريضة فكرية. وكان هذا سببنا لوصف تعريب التعليم العالي في ١٩٩٠م بأنه بعض عنف الدولة الثقافي. ونحرص هنا مع ذلك ألا يكون ذلك النقد الفريضة سبباً لأن تعفي الصفوة الغردونية نفسها من اللوم وتخفي خطاياها في أثوابه لتكن فينا الفئة الناجية. فسيضحى نقد الإنقاذ الإسلامية، على بؤس تعريبها، ضرباً على ميت إن لم نعرض لنواقص الصفوة الغردونية. فلن نبليغ بنقد الدولة ومشروعها التعريبي الحضاري المزعوم الغاية إن لم نعرض لخصومها في ضفة المتشبهين باللغة الإنجليزية. فالعيب مثل رقصة التانجو لا يقع إلا براقصين اثنين. وسنخرج صفر اليدين من فهم إشكالية التعريب، متى صارت غيذا مادة للتلاؤم يغلب فيه صوت الصفوة الغردونية تكيل النقد للدولة كيلا.

بوسعنا أن نشكو لطوب الأرض وغيره من تطفل دولة الإنقاذ على التعليم الجامعي بفرض العربية لغة له بقرار سياسي مباغت. وهذه الفظاظة سنة معروفة في الحركات القومية علمانية ودينية. فبعد نجاح الثورة الأمريكية في ١٧٧٦م قرر الثوريون أنهم سيرمون بالقانون الإنجليزي عرض البحر ليلحق بأهله الراحلين واستبداله بالقانون الفرنسي. فالحركات القومية الأكابر خطاءه ولا يقيـل عثراتها

إلا مهنيون ذو عزم. فالمهني يستنقذ اختصاصه بكبد (وبالقوة لو أمكن) ويحميه بالمصابرة من شرور الهوس القومي. فالشكوى من ارتجال حكومات القوميات الأكابر سهل ويحسنه كل أحد. وقد وجدت الأكاديميين مثل القضاة خلو من المكر والحيلة لتطويق القرارات القومية المهووسة وكبح جماحها. فمن ضروب الشكوى ما تجلى في مذكرة عميد كلية العلوم بالجامعة في ٢٠١٠م التي حمل فيها توصية بالعودة إلى التدريس باللغة الإنجليزية لبؤس عائد العليم بغيرها.^(١)

تعريب التعليم الجامعي لم يحدث بليلة إنقاذية. فهو مما اتفق للجامعة منذ نيل استقلالنا في ١٩٥٦م وكونت للغاية وحدة للتعريب في أوائل الستينات فتلاشت وورثها معهد للترجمة والتعريب انشغل بالترجمة التجارية دون التعريب (موري ١٩٦٣، ٩٢). ولما تحمست دولة الإنقاذ للتعريب أنشأت مجمعا لغوياً ثم هيئة عامة للتعريب وهيئة عامة للتعريب بكل جامعة تتبعها هيئات في كل كلية. وما تزال صفوة الإنجليزية بعد نحو نصف قرن من التزام الجامعة بالتعريب تحيل المهمة إلى اللغويين وتستنفر الجامعة أو الدولة لتوفير الموارد فتعرب المصطلح وتنشر المعاجم وتعد الكتب المدرسية. وهكذا تنسل الصفوة الغردونية من التبعة لتواصل عادة التدريس باللغة الإنجليزية. وهكذا بقي التعريب الفريضة الغائبة في التعليم العالي في كليات الطب والعلوم بشكل خاص.

(١) موقع سودانيزأونلاين على الإنترنت. بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٠م.

وانتهت إلى تعليم يعاني من الهرج اللغوي الذي حذر منه موري كما تقدم. ووصف هذا الهرج رأي تريبوي سوداني مخضرم من قريب بأنه حالة مرتبكة « لا طلنا بلح الشام ولا غيب اليمن».^(١)

من المؤسف أن الصفوة الغردونية لم تأت إلى جدل التعريب بطوية حسنة. فهي حين ترمي الصفوة المعهدية بالولوج في الإيدلوجية تنسى نفسها. وأيدولوجيتها أقرب إليها من حبل الوريد. فهي لا تخفي صفويتها بل ذهب مبشر منهم، لما رأى تكاثر الجامعات في ظل دولة الإنقاذ الإسلامية، إلى أن التعليم العالي امتياز لا حقاً. وقبل أن نعرض لعقيدتهم في صفوية التعليم العالي وسدانتهم لحرمة الضيق ولغته الأجنبية سنعرض اثورة الطلاب والأسر التي قادتها لجنة، عرفت بـ «لجنة بحث عدالة توزيع الفرص الجامعية»، من طلاب جامعة الخرطوم في موسم ١٩٨٦م-١٩٨٧م أي قبل نحو عامين من قيام دولة الإنقاذ الإسلامية في ١٩٨٩م. وثارت ثائرة هؤلاء الطلاب على أمرين متلازمين هما ضيق ماعون التعليم العالي وصفويته. فمن بين نحو ١٠٠ ألف جالس لامتحان الشهادة السودانية قبل قيام دولة الإنقاذ قبلت جامعة الخرطوم ١٨٠٠ منهم. أما الأمر الثاني فهو غلبة عوامل الجهة والطبقة في القبول. فمن زاوية ميزة جهة من القطر على جهة كان القبول الأعظم لمحافظة الخرطوم، العاصمة، التي يتمترس

(١) الطيب، السلاوي: أخر عمالقة اللغة العربية. صحيفة سودانيل الإلكترونية. بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١١م.

فيها معلمو المدارس الثانوية المحسنون للعلوم والرياضيات خاصة ويكثرون مقارنة بالأقاليم.

وكان هذا الإفقار للتعليم بالأقاليم سبب ثورة لجنة عدالة توزيع الفرص الجامعية. فذلك النقص هو الذي حفز المبادر باللجنة الطالب خالد شيجا. فقد جاء إلى الجامعة من إقليم كردفان الذي خلا كله من مدرسي الفيزياء. ولكنه اجتهد وثابر ودخل كلية الهندسة. غير أن غبن الفرص لإقليمه لم يزايله ودفعه لسكة في الجهاد لإصلاح نظم القبول في جامعة الخرطوم لتحسين فرص الأقاليم. أما الجانب الطبقي في ذلك الجهاد هو استنكار أمثاله غلبة القبول من طلاب شهادة عرفت بـ «شهادة لندن». وهي ما يجلس لها أبناء الصفوة الأكاديمية والعاصمية بعد تدريب دقيق في معهد لأستاذ جامعي عرف بـ «معهد نبيل» بأعظ التكلفة للراغبين في تلقي العلم به. وكان يكثر من الإنجليزية ويقلل من العربية. وأخذت الجامعة تقبل نسبة ٧٥٪ من طلابه. وحولت لجنة شيجا المسألة إلى قضية سياسة عامة. فكانت تطوف المدارس الثانوية وتتحدث إلى طلاب الفصل النهائي عن الظلم الذي ينتظرهم عند بوابة التعليم العالي. كما عممت معارفها في الصحف والندوات. بل حملت القضية إلى باب مدير جامعة الخرطوم، واعتصمت بمكتبه، وأضربت عن الطعام. وصار لها حشدها ووفودها للضغط على الحكومة. وكان لطلاب شهادة لندن وفودهم أيضاً. وما زال السودانيون يستغربون ضلوع زعيمة الحركة النسائية والحزب

الشيوعي فاطمة أحمد إبراهيم في تظاهرة شهادة لندن تدافع عن حق ابنها في دخول الجامعة بتلك الشهادة التي هي للملأ السوداني خاصة ^(١). ومن رأي طالب عاصر الأحداث أن اللجنة كانت مسنودة بالحركة الإسلامية، التي كانت تمسك بزماء اتحاد طلاب الجامعة، من غير إعلان منها بذلك. وقال إن سياسة القبول سمحت لطلاب شهادة لندن بالمنافسة لدخول الجامعة على أسس ظلمت طلاب الشهادة الثانوية السودانية أو كما زعموا. وركزت اللجنة على طلاب السنة الأولى في كلية العلوم التي منها يتقسم الطلاب على كلية الطب، المرغوبة، ثم بقية كليات العلوم. وكانت مظاهرات لجنة شيجا كثيرة تنشأ متى توافر العدد وكانت تقصد إحراج تجمعات طلاب شهادة لندن الذين تسميهم بـ «الحناكيش» (البرجوازيون). ^(٢)

قصدت بتقديم تلك الثورة الطلابية-الشعبية ضد الصفوية، التي رأس مالها الإنجليزية، قبل أن أعرض لنقد الصفوة الغردونية لـ «ثورة» التعليم العالي لدول الإنقاذ. فقد صورت هذه الصفوة تلك «الثورة» بأنها محض إيدلوجيا بمعنى أنها زائفة محلقة في أمخاخ ناشطين منبئين عن الواقع. وهذا غير صحيح. فمن الواضح أن ثورة الفرص لعامي ١٩٨٦م و١٩٨٧م عبرت عن ضيم مهين من تعليم صفوي ضاق حتى اقتصر على أهل الامتياز جهوياً وطبقياً. ولسنا نقول

(١) www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2

(٢) <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sd-2>
[b/2bb.cgi?seq=msg&board=330&msg=1303818994](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sd-2/b/2bb.cgi?seq=msg&board=330&msg=1303818994)

بالطبع أن مشروع دولة الإسلام الحضاري هو التطور المثالي لذلك الجهاد ولا الاستجابة الوحيدة الممكنة لمطالبه. فتورة الإنقاذ التعليمية ربما كانت الفرع المرتجل لضيق غمار الناس بتعليم عال استبعدهم وأسعد المأ دونهم. وتلك الثورة بعلاقتها مما تمليه الجغرافيا المانوية للتعليم بثنائيتها التي تصارع فيها فضاء الإنجليزية المائزة وفضاء العربية الخالفة صراعاً لم يطفه رشد ولا جنوح للمساومة والقسط والاعتدال كما سبق بيانه.

اتفق للصفوة الغردونية أن التعريب، والثورة الثقافية التي تمخض عنها، مفهوم «ثيولوجي حزبي» (محمد الأمين التوم ١٩٩٩، ٤٤٥). وكان ذلك ما طبعه بأحادية الفكر والأدلة بقصد أن يستتب «الأمن الثقافي» لنظام الحكم. فجنحت الدولة للكف دون الكيف للكسب السياسي^(١). وأساءت لإدارة التنوع بفرض «سياسة الأسلمة

(١) على خلاف من الشماليين من نقدة توسع التعليم العالي بأنشاء الجامعات الإقليمية ممن قصرُوا هذا التوسع المجازف على دولة الإنقاذ، يرى بيتر أدوك إنيايا، السياسي الجنوبي ووزير التعليم العالي في آخر حكومة موحدة للسودانيين، أن ذلك التوسع بدأ بنظام مايو لإرضاء غرور الطبقات السياسية الإقليمية وتطلعاتها ولم تفعل الإنقاذ سوى أن زادت ضغناً على إبالة. وقد سلك نظام مايو ذلك السبيل لزعزعة جامعة الخرطوم وإضعافها لمواقف اتحاد طلابها القوي ضد (نيابا ١٩٩٩، ٥٢). فجامعة جوبا كانت بمثابة حصان طروادة لنظام مايو لبناء «الوحدة الوطنية» على ظهر شعب الجنوب (١٩٩٩، ٥٤). وخلص القول إلى أن هذه الجامعات الإقليمية، بنقصها الواضح كما تمثل في جامعة جوبا منذ تأسيسها في ١٩٧٧م، مسخرة من حكومة لم تحسن الصرف حتى على التعليم الأساسي (محمد الأمين التوم، ١٩٩٩، ٦٣).

والتعريب» (١٩٩٩، ٤٤٤). فالتعريب وقع بقانون تنظيم التعليم العالي لعام ١٩٩٠م بعد مؤتمر للتعليم العالي ساه كواد الجبهة الإسلامية القومية التي كان حزبها من وراء قيام النظام الانقلابي في يونيو ١٩٨٩م حتى تاريخه. والتزم قرار تنظيم التعليم العالي، في نظر الغردونيين، بفلسفة تلك الجبهة من وجوب تأصيل المعرفة على المعتقدات والموروثات الإسلامية والعربية والأفريقية. فجاءت بخطة «مطلوبات الجامعة» أدخلت بها مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية في كل الكليات (بغير حاجة فيما يبدو للمحدثين) وبغير ذكر للثقافة الأفريقية. وارتكب القانون أم الكبائر باعتماد اللغة العربية لغة تدريس في مؤسسات التعليم العالي (مهدي التوم ١٩٩٩، ٢٤٣). واتفق محمد الأمين التوم مع علي عبد الله عباس، أستاذ اللغة الإنجليزية، من أن سياسة دولة الإنقاذ من هذا التنزيل الثقافي، «المشروع الحضاري»، قصدت بصورة عامة إلى صناعة مثقف جديد يحل محل المثقف الذي تربى في حضن الاستعمار الذي غرّبهم عن ثقافتهم العربية الإسلامية (عباس ١٩٩٩، ١٠٥، التوم ٢٠٠٣، ٥٧٠).

لا أدري كيف استقامت لدعاة التعريب وخصومه مسألة التعريب في ذاتها في بيئة جامعية وصف التوم شغل الأبحاث فيها بأنه «الوظيفة الغائبة». فمع أن البحث مضمن في وظائف الجامعات إلا أنه لم يكن للسودان أبداً سياسة بحثية معلومة مستقيمة أو مؤسسية. ولم توفر الحوافز للباحثين

في مؤسسات يضطر من هم في مقام البروفسيرات للتدريس في جامعات أخرى للتعويض عن بؤس أجورهم. في تلك البيئة تبخرت ميزانيات البحث وانحرم طاقم التدريس من الإجازات السببية. وجاء في تقرير رسمي من وزارة التعليم العالي بأن البحث لم يعد شاغلاً للوزارة. فمن بين ٣٣٣٩ بحثاً منشوراً عن السودان لسنوات ١٩٧٣م-١٩٩٩م ساهمت الجامعة السودانية بـ «٧٦.٣%» منه. ولكن معدل البحث في التسعينات انخفض ٢٢% عن الثمانينات. ولم تعد الجامعات تستقبل أساتذة زائرين تستعين بهم في تقويم تدريسها وأبحاثها. وباستعراض توزيع البحث بين كليات جامعة الخرطوم نجد أن كلية الطب، الأعلى صوتاً في رفض التعريب، لها نصيب الأسد من مال البحث بالجامعة للسنوات ١٩٧٠م-١٩٩٩م. فخرجت عنها ثلث الأبحاث التي ساهمت بها جامعة الخرطوم. ومما يفسر ذلك، من بين أشياء أخرى كثيرة، أن بها ٢٠٠ أستاذاً من جملة ٥٨٠ أستاذاً خلال الثمانينات (التوم، ٢٠٠٣، ٥٦٧). من جهة أخرى وضع ارتباط الكلية بوزارة الصحة بين يديها مალً للبحث غير متوافر للكليات الأخرى. أما الأبحاث في علوم الهندسة والعلوم الاجتماعية والإنسانيات فتراوح حول ٩% من أبحاث الجامعة برغم أن قوة أساتذة تلك الكليات شكلت نسبة ٣٥% من مجموع الأساتذة في التسعينات. وما يستغرب له أنه لم تصدر ولا مقالة وحيدة في حقل التربية طوال هذه الفترة. وسجل الأساتذة غياباً في المباحث

عن حقول الاستعمار والثقافة ونظرية الهامش والمركز والتبعية وفك الارتباط من المركز والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع. وغلب في البحث الطبي العلاجي على طب المجتمع (التوم ٢٠٠٣، ٥٦٨).

ما أن تفرغ من عرض التوم لأزمة التعليم العالي حتى تستغرب إن كان التعريب أكثرهم هذا التعليم الذي هو رهين برائن أزمة مستفحلة تراكم كمها حتى استحال كيفها بقيام دولة الإنقاذ. فقد اتسم تاريخ التعليم العالي المعاصر (الذي سادته جامعة الخرطوم) بنزاع عميق بين مطلب الجامعة في الاستقلال وتربص الدولة بها للهيمنة عليها. فالديكتاتوريات التي قامت في البلاد في ١٩٥٨م و ١٩٦٩م و ١٩٨٩م مشغولة بتتبيع الجامعة لها واحتواء معارضة الطلاب بينما جسد الجامعات يقاوم لتأمين استقلالها. وليس مستغرباً لذلك أن تعاقب على جامعة الخرطوم سبع مدراء في عهد نميري الذي استطال ١٦ سنة. ووقعت انفراجات ثورية ديمقراطية في ١٩٦٤م و ١٩٨٥م غيرت النظم المستبدة وكفلت استقلال الجامعة إلى حين. وكان ثمن ذلك التنازع على الجامعة فادحاً. فقد غابت رسالتها في برائن هذا الكر والفر وفقدت القدرة على الوقفة مع الذات لجرد الكسب بشفافية. فمثلاً توقف تقرير الأداء لجامعة الخرطوم الذي كان يعده المدير منذ ١٩٦١م-١٩٦٢م. (٢٠٠٣، ٥٦٩)

لم يكن في التعريب (أو في معارضته) ما يشفي علل التعليم العالي. فاقتصادياته تدنت منذ ١٩٧٨م بصورة سدت مسامه دون امتصاص المعرفة بأي

لغة كانت (٢٠٠٣، ٥٧٠). ففي ١٩٨٨م-١٩٨٩م كان الصرف على التعليم العالي أقل من ٧ مليون دولار بقليل. وكانت ميزانية التعليم العالي لست وعشرين جامعة نحو ٩ مليون دولار (٢٠٠٣، ٥٧١). فلم يعد بوسع جامعة الخرطوم الإنفاق على تنميتها وجف المال المخصص للبحث والابتعاث والمكتبة وتدني الصرف على الإجازات الدراسية للأساتذة. وبحلول العام ١٩٨٠م-١٩٨١م توقفت الجامعة عن منح الإجازات الدراسية (٢٠٠٣، ٥٧٠). وتردت ميزانية مكتبة جامعة الخرطوم منذ آخر الثمانينات تدرجاً بلغ بها في سنوات ١٩٩٢م-١٩٩٨م أنها لم تعد تملك الصرف إلا على مرتبات طاقم العاملين فيها. فمنذ ١٩٨٧م صار حصول المكتبة على المجلات متقطعاً وتوقف للمرة في ١٩٩٣م الاشتراك في ٤٦٠ دورية للهندسة و ٢٠٠ دورية للتربية و ١٧٠ دورية للقانون (٢٠٠٣، ٥٧١). وأصبحت المعامل تنتظر إحسان دول غربية من جهة المعدات والمواد^(١). ووقعت «هجرة الأدمغة» منذ السبعينات. فقد هاجر ١٤٨ أستاذاً من جامعة الخرطوم بين سنوات ١٩٦٨م-١٩٧٩م يمثلون ٢٤٪ من نسبة الأساتذة. هاجر ١١٠ منهم (٧٤.٣٪) في السنوات

(١) وتأثرت المعامل حتى أن طلاب الصيدلة احتلوا الكلية في ١٩٩٩م لأنهم لم تنظم لهم محاضرة في المعامل لثمان أشهر متصلة. ولم يُجَدِّد معمل قوة المواد بكلية الهندسة لثلاثين عام. وبينما توجد أربعة وعشرين كلية طب خارج الخرطوم لا نجد سوى ٣ مشارح في نطاق عملها. وتشترك ١٠ كليات طب بولاية الخرطوم (اثنان منها خاصة) في مشرحة مستشفى الخرطوم (التوم، ٢٠٠٣، ٥٧٢).

الأخيرة من الفترة (١٩٧٥م-١٩٧٩م). ولم يتوقف مسيل الأرمغة خلال الثمانينات. وكان شباب الأستاذة السابقين بالهجرة مما ترك أثره على التكوين العمري لهيئة التدريس (٢٠٠٣، ٥٧٠) (١).

لم تدافع صفوة الحداثة في حملتها ضد التعريب عن امتيازها في التدريس بغير العربية فحسب بل عن صفوية الجامعة ذاتها. فأنتهى مهدي أمين التوم إلى مخرج من أزمة التعليم العالي، وبخاصة حيال التوسع العظيم الذي نفذته دولة الإنقاذ كما سنرى، هو تثبيت عقيدة أن التعليم العالي ليس حقاً بل منحة (مهدي التوم ١٩٩٩، ٢٤٧). وأعترف محمد الأمين التوم من جهته بأن جامعة الخرطوم قبل مجيء دولة الإنقاذ كانت صفوية حريصة عليها. بل كانت قمة الهرم لتعليم صفوي قح (١٩٩٩، ٣٥) غلبت عليه نخبة مكنتها ظروفها من المنافسة لإحراز الأماكن المحدودة في المراحل

(١) ومن أثقّب النظرات عن صفوة الحداثة المناقفة بالتعريب ما جاء عند شارلس مكود الذي نظر إلى التعريب في تجربة تونس لا كمطلب للأصالة كما يُزوّج له بل كأيدلوجية سياسة يفزع إليها، في وقت الأزمات السياسية، متعلمون بالعربية من الدرك الأسفل من وظائف الدولة، ومن انسدت في وجوههم أبواب التعليم الجامعي. والساقط التربوي في وقت يلهبهم سياسيون نهazon للأوقات العصيبة للمناداة بتعجيل التعريب. وحمل الصفوة، التي من بينها من يدعو للتعريب بقوة، تبعة هذه الإيدلوجية. فمتى انزلت عن الجوهرة وصار لها وهي الفئة القليلة الجاه وبعثت بأطفالها لمدراس البعثة الفرنسية لتعلم الفرنسية على حساب العربية. وقال إن هذه عودة للاستعمار من الداخل تحتزل الصفوة الناس بأسلوب حياة وامتياز (١٩٧٤، ١٠٢-١٠٣).

الأولية والوسطى والثانوية وأخيراً الجامعة. فما كان يدخل الجامعة نحو ١٧٠٠ من خيار المتقدمين للالتحاق بها كما مرّ. وكان هذا الرقم للمنسوبين يشكل نسبة (0.01%) من خريجي المدارس الثانوية (التوم ٢٠٠٣، ٥٧٠). وانعكس هذه القبول الشحيح في ارتفاع نسبة الطلاب للأساتذة. فكانت تلك النسبة في جامعة الخرطوم (6:1) في ١٩٥٧م-١٩٦٨م وتدنّت بعد توسع ثورة التعليم العالي في القبول بالجامعة إلى (1٢٤:) في ١٩٩٤م-١٩٩٥م.

ومن علائم صفوية جامعات ما قبل الإنقاذ توافر ميزانيات جزيلة أحسنت بها تدريب أساتذتها «في أعلى المستويات وتوفير البنيات التحتية من مباني ومختبرات ومكتبات مزودة بأحدث الدوريات العلمية. علاوة من تمكين أنظمة المتحنيين الخارجيين، والأسس العالمية لتعيين الأساتذة وترقيتهم، والأساتذة الزائرين، والإجازات الأكاديمية الدورية (السبئية) للأساتذة في الخارج، ومن الحفاظ على المستويات العالمية في مختلف التخصصات والأقسام، كما وفرت الجامعة مرتبات سخية لأساتذتها والعاملين فيها جعلت منها خدمة متميزة جذبت للعمل فيها أُمير الخريجين (١٩٩٩، ٣٥).

ثم بدا محمد الأمين التوم كمن ينعى تلك الأيام الذهبية التي سبقت بقوله بأن الإنقاذ توسعت منذ ١٩٨٩م في القبول بصورة غير مسبقة (٢٠٠٣، ٥٧٠). ووصف التوسع في التعليم العالي في سني

الإنقاذ الثلاث الأولى بـ«الخطر» أزداد به عدد الجامعات الحكومية من ٤ إلى ٢٣ وعدد الطلاب بنسبة ٣٠٪ (محمد الأمين التوم ١٩٩٩، ١٦). وجاء بجدول وضع به أن التعليم العالي استوعب ٦٠٨٠ طالباً قبل قيام الإنقاذ ثم تسارعت الإنقاذ بهذه الوتيرة حتى قبل في التعليم العالي ٣٣١٦٣ طالباً في ١٩٩٥م-١٩٩٦م (١٩٩٩، ٤٠). ورأى التوم في هذا التوسع ما يريب. فهو متهم عنده كسبيل وقعت للإنقاذ للكسب السياسي الرخيص بين العامة ولبثت الجامعات في الأرياف حتى تزعزع ولاء أهله للأحزاب التقليدية ذات القواعد الريفية الدينية. وقال عن دعوة الإنقاذ لتوطين التعليم العالي إنها حيلة لتمنع الطلاب من السفر إلى الخارج والدراسة في جامعات يفتتحون به على معارف أخرى وعوالم (التوم ٢٠٠٣، ٥٧٠). ولم يخزه ضيق ماعون التعليم العالي قبل الإنقاذ ضيقاً اضطرم معه الطلاب للهجرة إليه حتى بلغ عددهم آنذاك بالجامعات بالخارج ٢١٠٠٠ يستنزفون رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويشظف أهلهم لابتعائهم لتدارك فرص التعليم العالي التي انسدت بابها في وجههم في وطنهم.

كان موري كما تقدم يرنو ليوم يستصحب مخططو التربية في السودان المستقل سماحة أهلهم وأناتهم لرسم سياسة لغوية تزواج بين العربية، التي ركبت موجة الحركة الوطنية الظافرة السودانية بعد طول استضعاف، والإنجليزية التي ستبقى بوابة السودان للعالم الخارجي حتى بعد

غروب شمسها بجلاء المستعمر. ومحض موري
نصحه ليسلم البلد من «الهرج اللغوي» الذي قد
ينشأ من نزاع اللغتين الضرير في البلد المستقل. ولم
تسلم الجرة. فالنزاع بين اللغتين، من فوق قواعده
الاجتماعية والثقافية، كان مانوياً في معنى فقدانه
التفكر والاعتدال والمساومة. فبين خندقى الجغرافيا
المانوية يكون التنازل ولو عن النذر إلحاداً أو
خيانة. وفي جغرافياه لا ينبت إلا شجر الهذيان
والزقوم.

لا تثريب أن يأخذ خصوم «ثورة» الإنقاذ
التعليمية عليها إكثارها من الجامعات وتوسعها في
القبول وفرض التعريب بغتة لو أنهم ثبتوا على
نقدهم ووالوه. ولكن وجدت أن الكاتب ما فرغ من
إطنابه في صفة التعليم العظيم الذي سبق دولة
الإنقاذ حتى لسعته صفويته الفاضحة، فأنكرها
ثلاثاً، فتجده مؤرقاً بضحايا ذلك التعليم مُقرأً
بأنه اتسم باللامساواة وفقدان العدالة في توزيع
القرص بين أقاليم السودان المختلفة وبين ذكوره
وإناثه. ويخص التباين التعليمي بين الجنوب
والشمال بالذكر. ونسب محمد الأمين التوم
ذلك العجز لسياسة المناطق المقفولة للاستعمار
الإنجليزي وسياسات الحكم الوطني بخاصة فيما
تعلق بالتعريب والأسلمة القسرية للتعليم في ذلك
الجزء من البلاد (١٩٩٩، ٣٧). واستغربت لانتباهه
نقدة سياسة تعليم دولة الإنقاذ لبؤس التعليم
(مع تمجيدهم لنوعيته كما تقدم الذي سبقها) ثم
يستذكرون عليها توسعته وإن اشتطت. فاشتكى

محمد الأمين التوم من تكاثر الجامعات حتى قال إن كلمة جامعة غدت في حاجة إلى تعريف جديد (١٩٩٩، ٥٠). وهذا أكل لكيكة واحتفاظ بها في وقت معاً .

من أوضح مظاهر المانوية أنها لا تأذن لأطراف الخصومة بنعمة المساومة. ووجدت مصداقاً لذلك في نزاع صفوة غردون والمعهديين بإزاء «ثورة» التعليم العالي الإنقاذية. فقد أتيح لمعارض تلك الثورة في عام ١٩٩٦م فرصة للتأثير الحسن عليها بلجم سوئها. وكان نقد النظام لتخبط ثورته التعليمية قد شواه فأنحنى وطلب حكمة خصومه. فأبعد وزيره للتعليم العالي الذي وضع تلك السياسة وباشّر تنفيذها بقوة. وعين محله أستاذاً جامعياً محسوباً على الغردونيين المحدثين. فكون الأخير لجنة لمراجعة «ثورة» الإنقاذ التعليمية من هيئة التدريس الجامعية طغى عايتها الغردونيون المحدثون إن لم يسودوا. وبدأ أنهم سلقوا الثورة بألسنهم الحداثيّة الحداد حتى جاء عنهم أن الجامعات الجديدة ليست بجامعات لانفراط أصول التعيين في السلك الأكاديمي والترقيات الجرافية والترخص في منح الألقاب والراتب مما سيؤدي إلى تعذر استخدام طلابها الخريجين متى خرجوا للسوق (محمد الأمين التوم، ١٩٩٩، ٢٤٦-٢٤٧). ولن نلوم الحكومة بالطبع إن ساورها الخوف من تقرير تلك اللجنة الذي كان سيفرض عليها نقض غزلها بما لا تجرؤ عليه أية حكومة ناهيك عن دولة قابضة ديكتاتورية. وأعد الحداثيون

لتفجير ثورتهم التربوية المضادة بعرض تقريرهم في مؤتمر صحافي بتاريخ الثاني من يونيو ١٩٩٦ م. وكانت خلاصته قد عرضت على المجلس الوطني، برلمان النظام، أو لجنة من اجانه. وحين جاءت لجنة مراجعة ثورة التعليم العالي لقاعة مؤتمرها الصحفي وجدتها محاصرة بقوة الأمن التي سبقت بمصادرة نسخ التقرير المطبوع. وأعفت الحكومة الوزير المرتد على ثورتها وأعيد الوزير القديم في يومه ذاك (١٩٩٩، ٥٠-٥١، ٢٦٤).

ومن الجانب الآخر مارس خصوم التعريب من الصفوة العربية في السودان امتيازاً معروفاً للمحدثين هو أن يكونوا في الثقافة العربية الإسلامية ولكنهم ليسوا منها. فالعربية عندهم ناقصة وهذه خصيصة أو عاهة أصيلة فيها. وكان خلعا من حقل التعليم العالي خاصة جزاءً وفاقاً لعجمتها وحصرها في عالمنا المعاصر. وسيكون على سدنتها من حفظتها التقليديين أن يقوموا بتأهيلها حتى تستحق أن تكون وسيط التعليم بين أهلها. وهو تأهيل يرونه بعيداً أو لن يأتي أبداً. وهم من ذلك كله براء. فهم نقدة العربية المشمئزون ولا دور لهم في إصلاحها لأنهم فرغوا من الحكم عليها بالتبطل. وعليه كان إضرابهم عن ممارسة التعريب. وهم أفضلنا تأهيلاً في علوم الغرب، لوأماً.

يعيد خصوم التعريب إنتاج الشبهات التاريخية المعروفة عن العربية كوسيط للتدريس. فتجد محمد الأمين التوم كمن يتبرأ من منهجي العربي والدين ويوحى بأنهما كمن لم يخلقا للتدريس في

الجامعة الحديثة. فقال إن بسط الإنقاذ القبول في التعليم العالي جعل الميزة للطلاب الذين حصلوا على درجات عالية في اللغة العربية ومادة الدين. ولو اكتفى بذلك فلا تثريب. ولكنه عاد إلى تبخيس المادتين لانهما يقومان على حفظ النصوص (الكب) أكثر من أي مادة أخرى بالجامعة. وترتب على ذلك ضعف ملحوظ في طلاب الجامعة الجدد (التوم ٢٠٠٣، ٥٧١).^(١)

وتجد أوضح صور كون الصفوة العربية من العروبة وبراء منها في تصريحهم بالمنزلة القومية للغة العربية ثم نقضهم لتلك المنزلة في نفس الموضع. فهي عندهم لغة القرآن ولغتنا القومية في زمن اتضح أن اللغة فيه ليست مجرد وعاء أو حاملاً للثقافة بل «الذاكرة الجماعية» للأمة موحدة لأمة العرب جمعاء (أحمد ١٩٩٩، ١٤٧). ثم تبدأ الاعتراضات الحقيقة عليها بعد هذا «النسيب» فيها. ووجه اعتراضهم أنه متى صارت العربية لغة للتعليم أساءت للتنوع اللغوي في تركيبة السودان الثقافية. وسنرى أن هذه اللجة بين ولائهم القومي الديني للغة العربية والعقيدة

(١) ستجد العبارة صدى من شكوى قديمة من التضييق على الإنجليزية. ففي قول موري إن وزارة التربية أعادت تقويم منهج التعليم الثانوي تقويماً جعلوا به الأدب الإنجليزي، الذي كان مفروضاً على الطلاب، والذي عليه الاعتماد في تقوية ملكة الإنجليزية عند الطلاب، علماً اختيارياً ينافس الدين الإسلامي في جاذبيته (موري ١٩٦٣، ٩٠).

المهنية في الإنجليزية يكلفهم غالباً مع صفوة من الجماعات غير العربية التي لا تريد أن تسمع كلمة طيبة عن العربية كوسيط مستقبلي للتعليم حتى ولو أكملت العدة لذلك. وهذا ما توحيه الصفوة الغردونية بقولها إنه سيؤول التعليم للغة العربية بعد تطويرها في مستقبل غير معلوم وتاريخ غير مقطوع (١٩٩٩، ١٥١). وتواثقوا في مؤتمرهم بالقاهرة على التعريب كجزء لا يتجزأ من سياسة «لغوية شاملة للسودان بأكمله يراعي فيها التدرج وتوفير الإمكانات لتنفيذها» (محمد الأمين التوم ١٩٩٩، ٤٥٩). وأن ذلك مما يستدعي «مشاركة بقية الدول العربية فيه، في خلق المصطلحات والترجمة والتأليف، لإثراء هذه الجوانب» (أحمد ١٩٩٩، ١٥١). ولطفوا ذلك بقولهم بوجود أن تشجع تلك السياسة استخدام اللغات السودانية بما فيها العربية إضافة للغة الإنجليزية في التعليم على نطاق القطر وخاصة جنوب السودان (محمد الأمين التوم ١٩٩٩، ٤٥٩).

ولكن هذه الصفوة لا ترى أبعد من الإنجليزية وسيطاً للتعليم. فهي تعتقد أن من حظهم أن كانت الإنجليزية، لغة التحصيل العلمي العالمي الأولى (أحمد ١٩٩٩، ١٥١)، هي لغتهم الثانية. ويعيرون على تعريب المرحلة الثانوية إضعافه لحصيلتنا من اللغة الإنجليزية «التي لا بد منها كلفة عالمية لطالب العلم» (١٩٩٩، ١٤٨). ورد أحدهم ذبوع الإنجليزية إلى ميزات باطنة فيها مثل قدرتها على «الاستيعاب والتكيف واقتباسها لكل أنواع العناصر الأجنبية

بسهولة وكذلك إلى بساطة تصريفها وترتيب كلماتها الثابت نسبياً فيها». ويحاجون أن اللغة الإنجليزية للتعليم العالي، التي نحن بصدد فقدانها بالنظر للتعريب، «أهم من اللغة العربية بل أهم من سائر لغات العالم الأخرى» (١٩٩٩، ١٤٩). فالإنجليزية «هي اليوم لغة التحصيل الأولى بالنسبة لنا في العلوم فلا مفر من إعادتها لمركزها السابق بهدف إنتاج الخريج الذي يجيد اللغتين تماماً كما كنا نفخر في فجر الاستقلال» (١٩٩٩، ١٥١).

وصفوة الحداثة قابضة على جمر الإنجليزية لا تريم. فالمطلب التربوي عندها لوقتنا ليس التعريب بل رد الإنجليزية إلى الصدارة كما في الماضي لإنتاج الخريج الذي يجيد اللغتين تماماً كما كنا نفخر في فجر الاستقلال» (١٩٩٩، ١٥١). فوصى مؤتمر الأكاديميين في ١٩٩٨م بالتشديد على تعلم اللغة الإنجليزية كأداة ضرورية لاكتساب المعرفة والتواصل مع العالم الخارجي على أن يترك للتربويين المختصين تحديد بداية درسها (التوم ١٩٩٩، ٤٥٨). ودعا إلى اعتبار اللغة الإنجليزية لغة ثانية في السودان تستخدم في التدريس والتدريب والبحث وفي التعامل مع البلاد الأخرى (١٩٩٩، ٤٥٩). إن اللغة عندهم هي الإنجليزية.

لن تجد صفوة غردون العربية تعارض التعريب من حيث المبدأ كما وضع. ولكنها لا تني ترقص حوله تراوغ فيه وتسوف تنتظر الدعوة له أن تتلاشي كحلم مزعج. ولكنها تلهج به كشاغل قومي مع تبييتها النية ألا يتنزل في علوم

التعليم العالي وطبّه. وهذا ما يوقعهم في النقيضة مع حلفائهم صفوة الجماعات غير العربية الذين يعارضون مبدأ التعريب من حيث هو. فمتى عبر ممثّل لتلك الصفوة غير العربية مثل أبكر آدم إسماعيل، الكاتب والروائي من قومية النوبة في الجبال المعروفة باسمها في جنوب ولاية كردفان. عن جلّية رأيه وضّح أن الصفوة الغردونية العربية، طالما تمسكت بالتعريب في وقت غير مقطوع، فهي من قوى المركزية العربية من حيث لم تحتسب. فبينما ظل سؤال الصفوة العربية الغردونية حيال التعريب هو «كيف نعرب؟» نجد أن سؤال ممثّل إسماعيل هو: «لماذا نعرب؟».

ولا يطرأ التعريب على عواهنه على بال مثل إسماعيل لاختلاف أسئلته عن لغة التعليم عن صفوة غردون العربية. فهو يبدأ من «لماذا التعريب لا كيف؟» فيقول «لأننا لم نتفق على (لماذا) فلن تكون الإجابة على (كيف) و(متى) مبررة» (١٩٩٩). (١٦٦). فهو يختلف مع دعاة التعريب (العاجل أو الآجل) من حيث المبدأ. فدعاة التعريب يعتقدون أن السودانيين عرب والعربية لغة أم-قومية لهم جميعهم (١٩٩٩، ١٨٥). وهذا خطأ بالطبع. فدعاة التعريب العاجل والمؤجل متفقون على أن لغة الأم، العربية في هذه الحالة، تيسر للتلاميذ تلقي المعارف وضمّهم. ويتخذ إسماعيل هذه المقدمة التي تُسوّغ العربية للمعربين ليقول بأن لغة شعب الفور أو الدينكا تستحق بذلك أن تكون لغة لتعليم لمن هما لغة أم (١٩٩٩، ١٦٣).

ومع ما يبدو من خلاف بين خصوم الإنقاذ من جماعة الكتاب ودعاة التعريب الإنقاذيين إلا أن خلافهم كما رأينا خلاف في توقيت التعريب إذا حسنت النيات. وربما كان هذا التعريب الخفي المؤجل هو ما حدا بإسماعيل ليستنكر «التواطؤ الإيدلوجي» (١٩٩٩، ١٦٠) لصفوة القوميين العرب إجمالاً. ولكنه يتفق معهم على استخدام اللغة الإنجليزية في التعليم ولكن بغير اشتراط للتعريب بالطبع. فالاستعمار في رأيه ترك فينا الإنجليزية كرصيد إيجابي من النافع استثماره (١٩٩٩، ١٦٢). فإسماعيل لا يقبل مقدمة أن التعريب استرداد لـ «لغتنا» من هوان الاستعمار لها. فقد تساءل إلى ماذا يرجع الضمير «نا» لأنه لا يشمل هو شخصياً (١٩٩٩، ١٦٥). كما يرفض قبول مقدمة أخرى للتعريب من مثل القول بأن تدني مستوى الطلاب في اللغة الإنجليزية (بعد تعريب الثانويات) فرض إما التعريب أو التدريس بلغة غير معروفة للطلاب. فمن رأي إسماعيل أن التعريب لم يكن خياراً وحيداً بل كان بالوسع تحسين مستوى طلاب الثانويات في اللغة الإنجليزية لتستقيم لهم الدراسة بها في الجامعة (١٩٩٩، ١٦٤). ورفض إسماعيل حجة القائل بأن مستوى الجنوبيين في العربية تحسن بصورة أنهت غربتهم اللسانية التي يردفونها بقولهم إن جامعة جوبا بجنوب السودان التي تدرس بالإنجليزية مفتوحة لهم متى لم يحسنوا العربية بجامعة الخرطوم. فرد إسماعيل على الحجة، أو التحجج، بقوله ولماذا لا

يذهب من لا يحسنون اللغة الإنجليزية إلى جامعة القاهرة الفرع؟ أو أمدردان الإسلامية التي تدرس باللغة العربية؟ ثم هو لا يقبل بالدعوة للتعريب بدعوة، أو دعوى، بأن للعربية إرثاً حضارياً. وهذا عنده خلط في الحجج. فالعربية عند القائلين بهذه الحجة مرنة تستوعب المستجدات، وهذا حسن. ولكنهم يرونها في نفس الوقت جديرة بأن تكون وسيط التعليم لأنها لغة القرآن. فالقول الأخير في نظره «إيدولوجيا» بينما القول الأول وصف لميزات اللغة الباطنة. ووجد سبباً لهذا التفريق في عبارة طه حسين: «لأن اللغة، أية لغة، تستمد قوة بقائها وتطورها ومقدرتها من الإجماع الإنساني، وليس من وحي السماء، لذلك فإن نسب اللغة إلى وحي السماء لا يضيف إليها قيمة علمية» (١٩٩٩، ١٦٩).

وأخذ إسماعيل على حجة كون العربية لغة حضارة أنه فاتها قطار المعارف. فلم يحدث أن كانت الترجمة أو النقل عن حضارة متقدمة باباً لسيادة اللغة المستعيرة بل لتلقي المعارف في اللغة المنقول عنها. فالترجمة من أدب حضارة سيدة لا يجنب العرب التبعية. فالتعريب يكرس التباعة علاوة على تضيق وقت في تقنيات الترجمة «التي تكون غايتها الإخلاص للغة وليس للمعرفة» خاصة لعلمنا بإشكالات العربية (١٩٩٩، ١٧٠). وعلى طريقة «شهد شاهد من أهله» استعان إسماعيل بمحمد عابد الجابري ومحمد أركون لبيان نقص العربية كلغة معاصرة. فنقل عن الجابري قوله إن العربية نادرة في اللغات الحية التي حافظت

على تراكيبيها ونحوها ومصطلحها لقرون ١٤. ولأن الحياة لا تتجمد فقد انتقلت من العربية بنشأة العاميات التي هي أغنى في المعنى عن العربية. فاللغة العربية العالية لا تسعف المفكر بالكلمات الضرورية عندما يريد التعبير عن أشياء العالم المعاصر. ثم جاء بقول أركون في مقدمة كتابه الفكر العربي (الطبعة الثالثة) عن جمود أطر العربية وتعذرها لملاحقة المعرفة المتجددة. ويرى إسماعيل من جهة أخرى أن التعريب سيخلق طبقة معرفية تتحكم في مصائر تلقي المعارف عن الأصل. وهذه تبعية داخلية. أما التبعية الخارجية فستنشأ من أن التعريب سيتقاصر عن تجدد المعرفة إلا لمن أصلح حاله وأنتج المعرفة بدلاً عن تسقطها من الآخرين. وهذا بعيد. أي أننا محكوم علينا بأن نكون عالة على الغرب ما حيينا (١٩٩٩، ١٦٩).

وليس لإسماعيل ناقة ولا بعير في معركة ضد الإنجليزية. فالناطقون بغير العربية في السودان مدعوون، باسم استرداد العربية لمصاف الحضارة، أن يتعصبوا للغة ضد الغرب والإنجليزية. ولكن إسماعيل يرفض، كواحد من غالبية السودانيين الأفارقة هذه الدعوة لأنهم غير طرف في صراع دعاة العروبة كخصوصية والغرب. واللغات الأجنبية، بما فيها العربية، سواء عنده ولا ترجيح إلا بمعيار البعد الحضاري (١٩٩٩، ١٧٣). وهو يفرق بين الترجمة في العربية والتعريب. فالترجمة إجراء نحتاج إليه أبداً لأن ليس بوسع المرء تعلم لغات العالمين جمعاء. ولكن التعريب يتجاوز

ضرورات الترجمة إلى «مسألة تسيد اللغة العربية وتعظيمها ورد كرامتها بل محاولة إضفاء صفات القومية على المعرفة والعلم». ويدعو إسماعيل إلى تأمل حالة طالب سوداني تخرج من تعليم معرب يحصره في «زاوية ضيقة من العالم اسمها العالم العربي والخضوع لمزاجيات المترجمين وظروفهم وأيدولوجياتهم وكل ذلك لا لشيء إلا الإخلاص الصوفي للغة العربية» (١٩٩٩، ١٧٣).

وإسماعيل ليس من رأي من ينادون بالتعريب وتعلم لغات أخرى في نفس الوقت. فطالما عربنا، تساءل إسماعيل، ما جدوى تعلم لغة أجنبية مجردة لا دور لها في التدريس. فمتى أقصيت اللغات الأجنبية من ساحة التعليم، بطلت الفائدة المرجوة منها (١٩٩٩، ١٧٤). وهو يدعو إلى تمليك الطالب أدوات التواصل، اللغات، ليصيد مختاراً من بحر المعرفة. وعليه فهو يدعو إلى صرف النظر كلية عن التعريب في الجامعات وإعادة النظر في تعريب المناهج دون الثانوية وذلك لإعطاء فرصة أكبر للغات الأخرى المحلية والأجنبية. وهو يطلب أن يكون التدريس بأكثر من لغة (١٩٩٩، ١٧٤). وعليه فإسماعيل، خلافاً لصفوة الإنجليزية من عرب السودان، لا يري للتعريب مشروعية أصلاً لا سياسياً ولا تربوياً. ولكنه ربما يتحدث بلسان لهم أخفوه وانحنوا لعاصفة التعريب وهم يضمرون ألا تقع أبداً.

خليلي هذا ربيع عزة: متى نعقل قلوبنا التعريب؟

لا أعرف دعوة ثقافية أقدم من دعوة التعريب. ولا أعرف بالمقابل دعوة لم تبلغ من غايتها شيئاً مذكوراً. فلم يطل مداها فحسب بل تتواتر الردة حالياً عن العربية في التعليم حتى الأصغر منه (عمار ٢٠٠٧). فكلما حسبنا أننا بالغوها حتى بشق الأنفس تفلتت منا وبدأت كسراب بقيع. وما كبا حصاننا في البحث عنها حتى شددنا لبلوغها فرساً آخر. ولكننا ننتهي دائماً ونحن أكثر ضلوعاً في لغات الغرب وأكثر تبخيساً للعربية. فما تنشأ مسألة التعريب، وهي مسألة لها دورات حياة عربية وموات، حتى سوفنا الأمر في انتظار أن تنصلح اللغة العربية وتستأهل للمهمة. وهو انتظار طال وإصلاح لسنا نملك معياراً لتمامه فنقرر بعده طلاق اللغة الأجنبية واتخاذ العربية وسيطاً للتدريس في العلوم والطب خاصة.

فالتفكير في صلاح اللغة العربية لتدريس العلوم الحديثة قديم عمره فوق القرن من الزمان. وكوننا لا نزال نجتر السؤال ونقلب الإجابات المسوفة عليه يربينا بزيغ المسألة كلها وفسادها. فالخمر تعتق بالقدم ولا ينطبق هذا على المسائل الفكرية التي يفسدها مر الزمن.

عدت إلى أقدم مجلاتنا، المقتطف، لأرى بداية مسألة التعريب الذي ما نزال ندور حوله كثيران الساقية. فوجدت فيها من سأل إن كان تعليم العلوم والفنون بلغة غريبة «يرقي الشعب أكثر

من تعليمها بلغتهم؟» فرد المحرر عليه به «كلا ولكن يشترط أن تكون اللغة واسعة وخاضعة لأهل العلم حتى يمكن أن يزدوا فيها وينقصوا منها وأن يكون للشعب حكومة ساعية في رفع راية لغته وترجمة الكتب إليها»^(١). ولم نزل نراوح عند إشكال خطاب التعريب الذي لازمه منذ بدايته في القرن التاسع عشر. فبينما لا جدال بين المحدثين حول مزايا تعليم وتعلم العلوم الطبيعية والرياضية بلغة أجنبية إلا أنه، قومياً، للعربية «يد سلفت ودين مستحق». فهي اللسان الأول بالمعروف.

ووجدت هذه الإشكالية في أنصع صورها في تعليق لأحدهم في ١٨٩٣م عن نية وزارة المعارف المصرية العدول عن تعليم العلوم الرياضية والطبيعية بلغة أجنبية إلى تعليمها باللغة العربية في المدارس الابتدائية والتجهيزية. فقال إن الأمر نفسه عرض في الشام حين أرادت الكلية السورية عكس ما أرادت المعارف المصرية وهو إحلال اللغة الأجنبية محل العربية في تدريس تلك العلوم. وعارض الأمر لإضراره بالعربية خاصة أساتذة الجامعة الذين كانت تأليفهم بالعربية في تلك العلوم ذائعة^(٢). وهو يعتقد بأن خطاب التعريب مصاب بـ«وجوه تخيلات وأوهام». فتعليم العلوم

(١) المقتطف. السنة الثانية، الجزء الثالث، ديسمبر ١٨٨٧م، صفحة ١٨٣.

(٢) ونقول عرضاً بسفور دور المهنة في التقرير بشأن لغة التدريس. فالمهنة الأكاديمية رجحت التدريس باللغة العربية في القرن التاسع عشر بينما نجدها جنحت إلى اللغة الأجنبية بقوة خلال القرن العشرين والذي بعده.

بغير العربية له مزايا تخصه. فاشتغال الأجانب بهذه العلوم جار على ساق وقدم انعقد لهم به زمام المبادرة وناصية المواكبة «ولذلك ترى من يريد ابتياع كتاب في علم منها فأول ما يسأل عنه تاريخ طبع الكتاب ليعلم زمان تأليفه». فكتب الأجانب بذلك «أصلح للتدريس من كتب غيرهم وغني عن البيان أنها ستبقى كذلك حتى يتيح الله للشرق أن ينظر الغرب في علمه وتعليمه وتصنيفه وتأليفه». وزاد بأن ليس بوسع خبير أن ينازع أن كتب الأجانب أصلح للتلاميذ توسع عقولهم بما «يتعذر وجوده بالعربية في أحوالنا الحاضرة». واتفق له على مقدمة أن لغة كتب العلوم، وخاصة المبسط منها للتدريس، يسيرة لا تستدعي توسعاً في اللغة الأجنبية، أن يخلص إلى أنها لا تُحْمَل «الطالب مشقة أكثر من درسها بلغته العربية ولا يستغرق زماناً أطول». وزاد بأنه طالما كنا نعلم التلاميذ لغة أجنبية على الأقل في مدارسنا الشرقية فَسَدَتْ مسألة المفاضلة بين تدريس تلك العلوم بالعربية أو بغيرها. فالتلميذ حاصل بالضرورة على لغة أجنبية عَلمَت العلوم بالعربية أو بالأجنبية. وسيكون تعليم «هاتيك العلوم بلغة أجنبية... ترويضاً وتمريناً للتلامذة فيها عدا تحصيل العلوم بالذات». وبناء عليه فلتعليم العلوم بلغة أجنبية مزايا «لا نجدها في تعليمها بلغتنا العربية وعندنا أن إنكار ذلك إنكار للواقع».

وهنا قرن الإشكالية الآخر. فمن رأي الكاتب أن العربية لغة الأمة «وترقية الأمة علماً وعقلاً إنما

تكون بالواسطة التي تتفاهم بها». وبث المعارف بلغة الأمة مقدم لأنه لو انحصر العلم بتلك العلوم على النخبة العارفة باللغة الأجنبية اقتصر النفع عليهم. «فإذا كانت مدارسنا لا تدرس العلوم الطبيعية والرياضية إلا بلغة أجنبية وكان الدارسون منا لتلك العلوم يجهلون اصطلاحاتها العربية ويستصعبون التعبير عنها بلغتهم فلا يبقى أمل بالتأليف والاشتغال بها ولا تستفيد الأمة شيئاً من معارف الذين حصلوها ولا تكون المدارس الحاضرة أساساً يبني عليه مستقبل الأمة ولا يكون لتلك للأمة كأمة حظ من الاشتغال في ترقيتها على توالى الأعصار». ووجد الكاتب مصداقاً لفكرته في انتفاء المؤلفات العلمية من الديار الشرقية بعد استبدال اللغة العربية في تعليم العلوم بلغة أجنبية.^(١)

وكتب أ.م. في مجلة المقتطف عما ذاع من عزم الحكومة المصرية نقل التعليم في المدرسة الطبية من العربية إلى الإنجليزية. وقال سירתب على ذلك أن الوطنيين لن يكونوا في هيئة التدريس بها لأنهم، وهم الذين لم يحسنوا لغتهم التي هي فرض ديني أيضاً، لن يحسنوا الإنجليزية الغربية ليدرسوا بها. وقال إنه لن يقع لنا الترقى إذا لم يكن من بيننا من يدرس الطب. فإذا اكتشف الأجانب من مدرسينا اكتشافاً لم يحسب لنا. وزاد بأن التدريس بغير العربية سيقتل التأليف فيه بالعربية لأن سوق الكتاب صار إفرنجياً. ولمس الكاتب نقطة أثارها عبد الله الطيب، أستاذ الأدب

(١) المقتطف. سنة ١٧ جزء ١٠، يوليو ١٨٩٣، صفحات ٦٧٣-٦٧٥.

العربي في السودان، من عهد قريب وهي أن من تعلم بالإفريقية لن يقوى على الكتابة بالعربية في فنه (١٩٩٠م). والشاهد في قول كاتب المقتطف إن الأطباء المصريين الذين درسوا بأوروبا عجزوا عن التأليف في العربية أو جاءوا في «كتابتهم من السخافة والركاكة ما يذهب بفائدتها وإذا استعانوا على تنقيحها برجل يعرف العربية فجهله بالعلوم الطبية يجعله يفسد ما كتبوه ويغير معانيه».^(١)

ويملي علينا لنا الفطام المستحيل عن اللغة الأجنبية أن نعيد طرح إشكالية التعريب وقد استبعدنا منها نقص العربية صحت فيها تلك العلة أو لم تصح. فالمعلول بنقص طال لقرن وأكثر مفروض أن يكون ميؤوساً منه. ويبطل العلاج مع الميت سريرياً إلا ممن كان طبه دجل. وبناء عليه تكون روشات إصلاح اللغة العربية، واللغة في هذا الخمول، التي ترميها صفوة المحدثين في وجوهنا هروباً، إلى الأمام من تبعة إحلالها لغة للتدريس ودخولاً في جحر ضب الغرب.

الأقرب إلى الحقيقة هو أن اللغة العربية لغة مستضعفة وليست ناقصة. ونقصها الذي سارت به ركبان المحدثين هو أثر فظيع من آثار الاستضعاف عليها. فقرار استبعادها من حظيرة التعليم مما اتخذ المستعمرون للبلاد العربية جزافاً لم يلبثوا قليلاً لفحص صلاحيتها للتعليم. فقد سبق للاستعمار أن قرر أن العربية لا تصلح للتعليم قبل الجامعي ناهيك عن التعليم الجامعي

(١) المقتطف. سنة ٢٢، جزء ٩، سبتمبر ١٨٩٨، ص ٧٠٥.

الذي تواضع صفوة المحدثين أخيراً على أنه فوق ما تطاله العربية. ففي الجزائر كان من صلف الفرنسيين قرارهم بأن العربية غير صالحة للتعليم حتى لتلاميذ الابتدائيات. فلم ير المستعمرون نفعاً في كلا العامية والفصحى القرآنية التي اعتقد أنها ستلقى مصير اللاتينية. وصفوة القول إن كفاءة العربية في التدريس لم تخضع للنظر. فالمستعمر أدرك بأنها ناقصة ولولا ذلك لما جاء في مهمته التمديدية. أما ما صار يعرف باللغة العربية الحديثة فهي في نظر الفرنسيين « لغة أجنبية وأداة للقومية العربية ». وكل العربية بالنتيجة مما وجب استبعاده من مناهج التعليم (رأيح ١٩٨١، ١٣٠-١٣١).

التباطؤ المشاهد في تدريس الطب باللغة العربية أمر شاذ. فلم يرتج على اللغة تدريس الطب الحديثة منذ افتتاح أول كلية له بأبي زعبل (١٨٢٦م) ثم القصر العيني (١٨٢٧م) نحو سبعين سنة حتى تحول به الإنجليز إلى لغتهم بعد احتلالهم مصر في ١٨٨٢م. وكانت كلية الطب حاضنة التعريب خلال تلك السنين (الشهابي ١٩٥٥، ٢٨). فألف في مضمارها كلوت الفرنسي كتباً منهجية لطلابها تولى الترجمة نقلها إلى العربية. بل كان من علمائها الأجانب مثل الدكتور بروان عارف بالعربية فألف في الطبيعة والكيمياء. وكذلك الدكتور فيجيري. وألف كذلك أساتذتها المصريون في العربية. فكتب محمد علي البقلي في الجراحة وصنف محمد الشافعي في الأمراض الباطنية

ومحمد ندي في المواليد وفي الكيمياء والزراعة والنبات والحيوان. وألف علي رياض في الصيدلة ومحمد الدري في الجراحة والأمراض الوبائية وسالم سالم في الطب الباطني. ومن أعلم محرري الكتب الطبية محمد عمر التونسي الذي وضع «الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية» (١٩٥٥، ٣٩). وكان النقلة والمؤلفون والمصححون رواداً في نقل العلوم الحديثة إلى لسان العرب (١٩٥٥، ٤٠).

وما احتل الإنجليز مصر في ١٨٨٢م حتى قرروا بحق الفتح بطلان اللغة العربية كلغة للتعليم بين أهلها وحلت الإنجليزية مكانها (علي، ١٩٩٥، ٦٩). وجاء دنلوب بأسس لتنحية اللغة العربية عن التعليم هي نفس الأسس التي يتداولها مُستَضِعُو العربية دائماً أبداً. ومنها أن تنامي المعرفة الأوروبية سيجعل العربية قاصرة عن ملاحقة هذا الدفع الغربي. فحتى الترجمة فيها لن تسعفها وستقتصر عن إدراك الخيل المعرفية الأوروبية. فهي مفتقرة في المصطلح الفني وتراكيبها جامدة لن تسع مستجداً. وذكر دنلوب سبباً طريفاً في تقاعس الترجمة في تكلمة نقص العربية وهو بطء الحصول على الأذن من المؤلفين الأوروبيين لترجمة كتبهم في العربية (الشهابي ١٩٥٥، ٤٢).

وكان كذلك حال العربية الحسن في لبنان في القرن التاسع عشر. فقد كانت وسيط التعليم في مدارسها التبشيرية قبل أن تتحول إلى الإنجليزية. فكان التعليم في الكلية الأمريكية بالعربية. وتميز فيها ثلاثة علماء (كرنيليوس فنديك، وجورج

بوست، ويوحنا ورتبات) أحسنوا العربية ونقلوا الكتب فيها. وأفادوا من النظر في المصطلحات العلمية التي اتفقت للمصريين وتحروا بعضها في الكتب العربية القديمة (١٩٥٥، ٤٢). وأهم مؤلفات فنديك في علم الأمراض (٩ مجلدات) ولبوست «المصباح الوضاح في صناعة الجراح» ولوربتات كتب في علم التشريح. ولم يدم التعليم بالعربية طويلاً في الكلية فحلت الإنجليزية مكانها بعد مضي بضع سنين من تأسيس الكلية (١٩٥٥، ٤٣).

وتداركت نهضة المصطلح العلمي العربي دمشق حين نشأت كلية الطب بجامعة في ١٩١٩ م. وكثيراً ما جرت الإشارة لسوريا كاستثناء لتدريسها الطب بالعربية. وعرض الشهابي لدور الجامعة السورية ودورها في المصطلح. تأسست الكلية في ١٩١٩ م بأمر الملك فيصل الأول فوق أنقاض كلية الطب التركية (١). وتعاهد أساتذتها للتدريس بالعربية فالفوا شبه مجمع لغوي ينظر فيما يعرضه كل أستاذ من مصطلح في نطاق تخصصه (١٩٥٥، ٥٥). فالأستاذ مرشد خاطر له سفر في ستة مجلدات في الجراحة وأحمد حمدي صنف في علم الجراثيم ومحمد جميل في علم الطبيعة وحسني سباح له مصنف في الأمراض الباطنية في سبعة مجلدات. ومحمد صلاح الدين الكواكبي كتب في المصطلح الكيماوي. وكانت كلية

(١) لما انتقل الملك فيصل للعراق نقل مصطلح دمشق معه وتم عبد الكسيح وزير المعجم للجيش العراقي. وفي سنة ١٩٥١ م كلف الجيش السوري إلى المجمع اللغوي بسوريا تصحيح معجم موضوع لتحسينه (الشهابي ١٩٥٥، ٥٣)

الطب تسمى «المعهد الطبي العربي» ولها مجلة كانت أداة فعالة في نشر المصطلح. وتكثف جهد أساتذة الكلية في تصنيف جامع للمصطلح الطبي في لغات أجنبية وكذلك العربية (١٩٥٥، ٥٨).

رزئت اللغة العربية بالتبخيس بعد همة في أصيل النهضة العربية التي ترافقت مع مقدم الاستعمار إلى الدول العربية. وجاء ذلك بريب في العربية أزعت فصحاءها. فكان لهم على «أم اللغات» عويل. وكان أكثر ما أغمهم أفكار وممارسات استبدلت الفصحى بالعامية بقصد تيسيرها للطلبة اتبع فيها محدثو العرب المستشرقين وأضرابهم. وكان ذلك «انتقاص للعربية» (الجندي ١٩٨٢، ١٢٦). وارتكزت هذه الدعوة على مماثلة للمستشرقين جعلت اللاتينية بمثابة اللغة العربية الفصحى ولهجات العربية بلغات أوروبا التي هجرت اللاتينية حين لم تعد سائغة على الألسنة في أواخر القرون الوسطى وتحديث بتلك اللغات.

ولشد ما كان كيد الحداثيين للعربية كبيراً لأنهم سايروا في دعواهم للعامية مستشرقين (وليم ويلكوكس) ومبشرين (الدكتور زويمر) ومستعمرين (لورد دوفرين) بمصر رأوا أن تكون عامية مصر «حجر الزاوية لبناء منهج الثقافة والتعليم والتربية في مصر». وكان ذلك منهم بغضاً للإسلام هدفوا به إلى إقصاء القرآن الذي لن يحصل بغير إقصاء العربية (١٩٨٢، ١٢٧). وشغبوا بالدعوة حتى أنهم قضوا بكتابتها بالحروف الأجنبية من باب تسهيل تعلمها في المدارس. ودرسوا صرف العاميات وكتبوا

أدباً بها ليطالعه التلاميذ (١٩٨٢، ١٣١).

جاء الجندي بقائمة على صفحتين من كتابه
ممن سماهم أعداء الفصحى من بينها. بدأت
بلطفي السيد (١٩١٣م) وقاسم أمين (١٩١٣م)
والخوري مارون غصن (١٩٢٦م) وعبد العزيز
فهمي (١٩٤٤م) والزهاوي (١٩١٠م) وسلامة
موسي (١٩٢٦م) وطه حسين (١٩٣٩م) وسعيد
عقل (١٩٦١م) وأنيس فريحة (١٩٥٥م) ولويس
عوض (١٩٤٧م) وأحمد أمين وأمين الخولي. وعوقب
الأول على قوله «مذهبي أن اللغة ملك لنا ولسنا
ملكاً للغة» التي تفتح باب الشيطان لزعزعة اللغة
العربية باسم إصلاحها. وتفاوت وزر هذه الجماعة
المارقة بين الدعوة للعامة بديلاً للفصحى وإصلاح
اللغة بتسكين أواخر الكلمات أو تطوير النحو أو
اتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية أو
كسر عمود الشعر (١٨٥، ١٩٨٢، ١٨٦) وهامش
على (١٨٦). وعرض الجندي للأشواوس من محبي
اللغة العربية الذين تصدوا لتلك الدعوات المعادية
للعربية التي كلها صدى حاك للدعوة الغربية
الصليبية مثل مصطفى صادق الرافعي وعبد
الوهاب عزام وإسعاف النشاشيبي وعباس محمود
العقاد ومحمود محمد شاكر وحب الدين الخطيب
ومحمد كرد علي والأب لويس شيخو اليسوعي والأب
صالحاني والشيخ علي يوسف وعزة دروز وعمر
فروخ (١٩٨٢، ١٨٧-٢١٢).

سنجانب الحق إن غمطنا المسعي العربي
الكبير لتأهيل اللغة العربية لتصير وسيطاً لتعليم

العلوم والطب، لربما لم يبلغ تمامه، وهذا نقص غير مستغرب بالطبع. ولكن المأزق الحق أننا لم ننم بعد معياراً للحكم إن كنا بلغنا ذلك التمام أم قصرنا دونه. وسأستعرض أدناه عينة عشوائية لجهود مجامع اللغة العربية وهيئات قومية ومهنية عربية لم تألو جهداً في تعريب التعليم العالي. وعلى جزالة هذا الجهد واتساعه لم يتفق لنا بعد التعريب بقلب سليم. فلا غلاط أن الطاقم الطبي العربي خلو من همّة اتخاذ التعريب جسراً للنهضة. فذرائعه دون التعريب شتى يراوح بها في مكانه أو يجرجر ساقيه يكاد يتمنى أن ينسى الناس المسألة برمتها.

(ج)

مجامع ومؤسسات التمريب

مجمع مصر:

جرى، بتأسيسه في ١٩٣٢م، تكليفه بالحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها باستخدام المعاجم. وله مجلة تنشر أبحاثه (الشهابي ١٩٥٥، ٦٠). وتقسّم على ٢٦ لجنة منها لجنة اللهجات وأخرى للمصطلحات كان بينها لجنة للطب وأخرى للكيمياء والطبيعة وثالثة للأحياء والزراعة ورابعة للهندسة والعلوم والرياضة، وخامسة للاقتصاد والقانون، وسادسة للعلوم الفلسفية والاجتماعية، وسابعة للتاريخ والجغرافيا وهلمجرا. وتستعين اللجان بالخبراء حيث هم في أشغالهم (١٩٥٥، ٦١). ومن إنجازاته وضعه لقواعد صناعة المصطلح (١٩٥٥، ٦٢). ومن قراراته إجازة استعمال الألفاظ العجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم. وكان بالمجمع فريقان: متسامح مع اللفظ العجمي وآخر

متشدد. فالشيخ أحمد الإسكندري كان «عدواً أزرق» للتعريب. واستحسن الشهابي شرط الضرورة في القرار لأنه عارف «بسخافات بعض أساتيد العلوم الحديثة الذين عربوا ألفاظاً علمية أعجمية كان في استطاعتهم أن يجدوا لها ألفاظاً عربية مقبولة بقليل من الجهد، ومن المعرفة بأصول تلك الألفاظ الأعجمية وبمعانيها (١٩٥٥، ٦٣). وكانت في قرارات المجمع نباهة. فقرر أن يصاغ «فَعَال» قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة فَعَال للصانع وكان النسب بالياء لغيره: زَجَّاج لصانع الزجاج وزَجَّاجِي لبائعه. فصنع الشهابي قياساً «زَهَّار» لبستاني الزهر وزهري لبائعه وهما واحد في الفرنسية (١٩٥٥، ٦٦). والشهابي حسن الظن جداً بقرارات المجمع ووصف بعضها بالحكمة (١٩٥٥، ٦٧).

اتحاد المجامع العربية:

تأسس هذا الاتحاد في عام ١٩٧١ م وضم مجامع القاهرة ودمشق وبغداد. وانضمت إليه لاحقاً مجامع الأردن وفلسطين والسودان وليبيا والجزائر. كما التحق به أكاديمية المملكة المغربية في الرباط والمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) بتونس، لأنهما يستوعبان العلم المجمعي اللغوي. وعقد الاتحاد بين ١٩٧٢ م و١٩٩٧ م عشر ندوات حول التعريب وتوطين العربية في التعليم والأعمال (وحظر استخدام العامية) وتوحيد الرموز

العلمية في الرياضيات والكيمياء وتوحيد المصطلحات الطبية على ما تواضع عليها مجمع القاهرة في عام ١٩٩٢م والبيولوجيا ولتحرير معجم لعلوم الأحياء. وله في ذلك ست مطبوعات وسابعة جرى التوصية بطبعها بالإنجليزية والفرنسية والعربية.^(١)

مركز تنسيق التعريب بالرباط:

يهدف إلى خلق جهاز عربي متخصص يعنى بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلح واستعمال اللغة العربية في الحياة العامة وجميع مراحل التعليم وسائر الأنشطة الثقافية والاجتماعية. وهو من بنات أفكار الجامعة العربية وتأسس تنفيذاً لقرار من مؤتمر التعريب الأول في الرباط (١٩٦١م). فاجتمع مجلسه لأول مرة في ١٩٦٢م. وبقي تابعاً للأمانة العامة للجامعة العربية حتى قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ١٩٧٢م فصار بعضها. وله مجلة «اللسان العربي» تعينه في شغله التنسيق لكافة أوجه ومؤسسات التعريب في الدول العربية. وعقد ١١ مؤتمراً للتعريب حسب نص قانونه الذي ألزمه بعقد ندوة كل ثلاثة أعوام. وصادقت تلك المؤتمرات على ٤٢ معجماً (صدر منها ٣٥ والجاهز منها للطبع ٧ و٩ تحت الإعداد) في مختلف العلوم والفنون، بجانب مناقشة أكثر من سبعين بحثاً عن مسائل التعريب المختلفة. واجتمع خبراء في المعارف المختلفة في ٢٦ ندوة بين ١٩٨٢م و١٩٨٩م لمناقشة هذه المعاجم قبل عرضها على مؤتمرات التعريب لإجازتها.

<http://ar.wikipedia/wiki> (١)

كما عقد ندوتين في ١٩٨١م و١٩٩٣م ناقشت التصور النظري لمنهجية وضع المصطلحات وإقرار خطة موحدة لوضع المصطلحات وتطويرها. وعقد مجلس التنسيق ٦ حلقات دراسية بالتعاون مع مؤسسات تعليمية لاستكناه رأيها في المعاجم في محيط شغلها. وينظم المجلس ندوات متخصصة بلغت ست: اثنتين منهما حول مصطلح الطب بمراكش وباريس. ووضع أول قاموس إلكتروني في ٢٠١٠م للمصطلحات التقنية في العربية والألمانية والفرنسية والإنجليزية. واستعان في عمله بمجلة «اللسان العربي» التي صدر منها نحو ١٩٠ عدداً. وبدأوا في ١٩٧٥م مشروعاً لاختزان المصطلحات العلمية والتقنية المستخلصة من الخمسين معجماً التي أصدرها المكتب حتى ٢٠٠٩م في الحاسوب بصورة تضمن الإضافة إليها والتصحيح والتغيير والمراجعة^(١). وذكر عبد العزيز بنعبد الله، الذي كان مديراً لمركز تنسيق التعريب، أنهم جردوا كتب الطب المستعملة في الجامعات العربية لتحديد المصطلحات الجارية في كل قطر عربي ثم التنسيق بين الجامعات لانتقاء الصالح منها للجميع. وباركت المشروع ندوة انعقدت خلال المؤتمر الطبي العربي والإسلامي الثالث في أنقرة. «ولكن المشروع»، في قول بنعبد الله، «ظل حبراً على ورق كالكثير من المشاريع العروبية» ووجد أن معاجمهم العلمية مستخدمة في دائرة الترجمة بالأمم المتحدة. ورد الفشل إلى التنازع القطري وإرادة كل دولة أن يكون مصطلحها هو الفائز (بنعبد الله ٢٠٠٩).

(١) www.arabization.org.ma

مجلس وزراء الصحة العرب:

ولو احتكنا إلى عرض خالد محمد مديمة (عل الشبكة العالمية) لجهود قطاع الطب والصحة العربي لتعريب التعليم الطبي لرأينا عظم الطاقة التي أنفقها للغاية. فعرض مديمة للنشاط العربي الكبير الذي اضطلع به مجلس وزراء الصحة العرب ووزراء التعليم العرب واتحاد الأطباء العرب لتعريب العلوم والطب بين عامي ١٩٧٢م و١٩٩٤م. بدأ ذلك الجهد بتضمين اللغة العربية لغة معتمدة في جمعية الصحة العالمية ودفع رسوم ذلك في ١٩٧٧م. وكان أول قرارات المجلس بتعريب التعليم الطبي في ١٩٧٤م. واستعداداً لذلك استعان بأساتذة طب عرب لتزكية كتب طبية للترجمة (١٩٧٨م)، وعقد ندوات للغرض (ديسمبر ١٩٨٨م). وطبع المعجم الطبي الموحد (١٩٧٨م). وقرر المجلس في ١٩٨٧م تعريب التعليم الطبي وأيده اتحاد الأطباء العرب (يناير ١٩٨٨م). وانهقد المؤتمر الطبي العربي في يناير ١٩٨٨م فاحتج لتعريب التعليم الطبي، ضمن أشياء أخرى، بلزوم التزام الجامعات بدساتير الأقطار العربية القاضية برسمية اللغة العربية. وانهقد مجلس وزراء الصحة في الخرطوم في ١٩٨٧م وقرر أن يكون عام ١٩٨٨م بداية عقد التعريب والتوقف نهائياً عن استعمال اللغة الأجنبية في الدراسات الطبية في ١٩٩٧م. ورصد جائزة للكلية الطبية المبادرة في الشأن، وكون لجنة لمابعة الأداء خلال ذلك العقد، وقرر أن تكون بحوث ملتقيات الأطباء العرب في اللغة العربية، وأمر بتشجيع كتابة الرسائل الجامعية الطبية باللغة العربية، وجعل التأليف في العربية من شروط الترقية بالجامعات،

وتدريس الطلاب بكليات الطب فن الترجمة، والبدء الفوري بتعريب مناهج «الصحة والطب الوقائي» و«الطب الشرعي» و«الطب النفسي». وانهقدت ندوة لتعريب التعليم الطبي في دمشق (١٩٨٩م) ووصت بقيام مركز عربي للتعريب والترجمة واستثمار خبرة سوريا في التعريب ومسح المراجع المتوافرة في العربية تأليفاً وترجمة.

وباشر المجلس الرقابة على ما يتم من تعريب لكليات الطب العربية. فانهقدت في ١٩٩٠م المؤتمر الإقليمي لتعريب الطب ومسح حالة تعريبه في الأقطار العربية. فوجده يدرس بالعربية بجامعات بسوريا وليبيا والسودان بينما تسود الإنجليزية في بقية الأقطار ماعدا الصومال (الإيطالية) والمغرب والجزائر ولبنان وتونس (الفرنسية). ووُجد الطب الشرعي يُدرس بالعربية في الأزهر والعراق كما يدرس بها مقرر للطب الإكلينيكي في اليمن الجنوبي. ووُجد مقررأ في العربية في سوريا تكون من ٧٣ كتاباً. ونظم المؤتمر زيارات لأساتذة طب عرب لزيارة جامعات سوريا. وأجاز معجم مصطلحات طب العيون والوراثيات والعلوم البيولوجية. وقرر أن يبدأ التمهيد لتدريس الطب باللغة العربية خلال ١٩٩٥م حتى سنة نهاية العقد في ١٩٩٩م. ثم انهقدت حلقة تدريس المواد العلمية بالخرطوم في يوليو ١٩٩٠م. وتداول المؤتمر الطبي السابع والعشرون في ١٩٩١م ونظر في مسألة التعريب. ونظم أطباء البحرين مؤتمرأ لتعريب التعليم الطبي في فبراير ١٩٩٣م. كما انهقدت مؤتمر

التعريب السابع بالخرطوم في فبراير ١٩٩٤م فأشاد بما يقوم به السودان من تعريب للتعليم العالي والطبي ودور الهيئة العليا للتعريب السودانية في هذا المجال. واتضح أنه حتى تاريخه أنه ما تزال سوريا هي موئل التعريب (جامعات دمشق وحلب وتشرين) وشاركتها ليبيا (جامعة سبها) والسودان (جامعتها الجزيرة وشندي).^(١)

الجمعية المصرية لتعريب العلوم:

ومركز الجمعية جامعة الأزهر. وتعقد اجتماعاً شهرياً لدعم قضية تعريب العلوم وممارستها. وتنظم حلقات علمية حول التعريب بالتعاون مع جامعات أو كليات مثل كليات طب الأزهر وهندسة عين شمس ومع جمعيات مهنية مثل نقابة أطباء مصر والأطباء العرب وجمعية الحاسبات العربية وجمعية مهندسي الكهرباء ومنظمة الصحة العالمية. وانعقدت تحت مظلتها ندوات للتعريب أو مؤتمرات لجمعيات التعريب بلغت نحو سبع: اثنتين لعلوم وهندسة الحاسبات، ومؤتمر لرابطة تعليم العلوم الصحية، وندوتين عن الأرقام العربية الأصلية وندوتين عن تعريب الطب بعناوين فرعية مثل: « القضية والحل، أو ماله وما عليه »^(٢)

(١) خالد محي الدين منيمنة. المؤتمرات القومية والوطنية التي عقدت حول تعريب التعليم الطبي وتوصياتها وقراراتها حول الآن.

www.acmls.org/Conf/Int_Conf/conf23.htm

www.taareeb.info (٢)

جمعية حماة اللغة العربية:

جمعية مصرية أُسست عام ٢٠٠٠م يرأسها الإعلامي المصري طاهر أبو زيد مهمتها الحفاظ على اللغة العربية والوقوف أمام الغزو الثقافي للحضارات الغربية الذي يؤدي إلى تآكل اللغة العربية داخل المجتمع المصري.

هذا السَّفر الشَّقِيّ:

هذا الجهد العربي للتعريب غيض من فيض. ومع سعة الجهد لم نبلغ غاية التعريب. ولا نكف مع ذلك عن طلبها. وقد أشهر الأمير مصطفى الشهابي سقمه منذ أكثر من نصف قرن عن المشاركة في هذه الدائرة المفرغة من اندفاع السقيم للسقم. فسئم من تواتر مؤتمراتنا للتعريب ووصفها بالعبث. فذكر الجمعية الطبية المصرية (١٩١٩م) التي ظلت تعقد مؤتمرات سنوية في مختلف بلاد العرب يؤمها الأطباء العرب وتنظر في تعريب الطب. فعقدت مؤتمرها الخامس في دمشق ثم عقدت آخر في حلب. وشارك الشهابي فيهما بورقة عن المصطلح. وأضاف «ومن غريب الصدف أنني أكتب هذا الموضوع في اليوم الذي يفتح فيه بدمشق مؤتمر هذه السنة لهذه الجمعية (الأحد ٩ آب «أغسطس» سنة ١٩٥٤) ولم أر فائدة، في هذه المرة، في إدلاء دلوي بين الدلاء، لأن موضوع المصطلحات الطبية وتوحيدها يتكرر كل سنة، من دون أن يُعمَل فيها عمل جدي، وتظل مدارس الطب في مصر وفي بغداد تدرس بالإنجليزية، وهكذا

تذهب محاولات المؤتمرين عبثاً» (١٩٥٥، ١٢٨). وكان سقم الشهابي حقاً. فكتابه «المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث» (١٩٥٥م) وهي عبارة عن محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة بدعوة من مديره الأستاذ ساطع الحصري، قول فصل في استحقاق اللغة العربية لتدريس العلوم والطب. وتناصرت في الكتاب خبراته كمختص في علوم الزراعة وساهر على تعريب تلك العلوم عن معرفة وثقى بالعربية. فجسد بذلك مطلب الدكتور عبد الله الطيب، أستاذ اللغة العربية بالسودان، في المعرب المثالي. فإشكال التعريب عند الطيب موهوم. فالمشكلة ليست في اللغة بل في العلوم. فالحاجة في التعريب هي لمختص عالم بالعربية وعالم بعلمه الدقيق: يعلم اللغة العربية ويعلم العلم المراد تعريبه. فلا فائدة أن يطلب من أستاذ اللغة العربية أن يعرب الهندسة النووية مثلاً. فهذا مما يطلب من المختص في ذلك العلم ذي الحظ الحسن في اللغة العربية (١٩٩٠، ٥٢). واقتدى الشهابي في ذلك بالعلماء السلف الذين ساغت ترجمتهم عن الإغريق لأنهم «عارفين بأسرار اللغة العربية. ولذلك جاءت مصطلحاتهم فصيحة ومحكمة ومستنبطة من صلب اللغة» (الشهابي ١٩٥٥، ٢٥).

رأينا مما تقدم أن نقص اللغة العربية أو انتقاصها غير مجد لفهم مَطلَبنا التعريب. وجاء الوقت ربما لبحث هذا المطل في غير انتظار إحسان

العربية نقل معارف الغرب وهو انتظار طال. ولا أعرف من جدد إشكالية التعريب مثل دان داينر الأكاديمي الألماني. فهو كمن نصح ألا نحتج على التعريب بضيق ماعون اللغة بل ببؤس سعة المجتمع العربي للمعرفة. واستحسننت نظره لهذه الإشكالية على ضوء تناص أقامه بين «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» (١٨٣٤) لرفاعة رافع الطهطاوي وتقرير التنمية العربية، الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٠٠٢م. فكلهما، بجانب بيان تردى حال العرب، طلبا تدارك تلك الأوضاع بهمة وغيره. وكلنا يعرف همّة الطهطاوي، بعد ما وقف على كساد مجتمعه على ضوء خبرته الأوربية، التي تلازم فيها التعريب بزيادة سعة المجتمع للمعرفة (٢٠٠٩، ٢١). وبالنتيجة فالعربية عند داينر براء من النقص المزعوم الذي يحوج أمتها لتلقي العلم بوسيط أجنبي. فمن فساد الرأي عنده اللجوء للإنجليزية مثلاً حلاً لجبريات في الثقافة والتعليم العربي. فلو فعلنا ذلك لقصرنا بث المعرفة على صفوة ضيقة وتغاضينا عن الجمهور الأوسع (٢٠٠٩، ٢١). فلا مناص من إصلاح لغوي جذري للعربية تدخل به الجهرة الواسعة إلى ساحة المعارف المستحدثة بصورة لم تكن منتظرة في عهد الطهطاوي (٢٠٠٩، ٢٢).

جاء تقرير التنمية العربية بإحصائيات مزلزمة عن عجز العالم العربي عن امتصاص المعرفة المكتوبة وبسطها لأهله وأن يفعل ذلك بالسرعة التي تناسب اطراد إنتاج المعرفة. فنحن في أسفل

الدرج في الترجمة عن اللغات الأخرى. فكل ما عربناه في العالم العربي قاطبة (٣٠٠ مليون في ٢٢ قطراً) في السبعينات لم يتجاوز خمس ما ترجمه بلد صغير كالليونان. وخلال خمس سنوات من الثمانينات ترجمنا (4.4) كتاب لكل مليون عربي بينما ترجمت هنغاريا ٥١٩ كتاباً لكل مليون من شعبها. وكان الرقم في إسبانيا ٩٢٠ كتاباً. ومن حيث التأليف أصدرنا في ١٩٩١م عدد ٦٥٠٠ من الكتب بينما صدر في الولايات المتحدة ١٠٢٠٠٠. وكان حظنا (2.2%) من إنتاج العالم من الكتب لشعب هو (5%) من سكان العالم. وتدنى إنتاج الكتب في ١٩٩٦م فأصدرنا ١٩٤٥ كتاباً بما يعني مجرد (0.8%) من إنتاج العالم. وحجم المطبوع أشد تدنياً. فالروايات عندنا لا تزيد طبعاتها عن بين ألف وألفين نسخة ومتى وزعت ٥ ألف يكون ذلك قصب السبق (٢٠٠٩، ٢١-٢٢).

وضرب دايئر مثلاً على ضيق ماعون العرب للمعرفة بتخلفنا من جهة براءات الاختراع. فالعالم العربي رفع كشوفه العلمية المنشورة في مجلات علمية (10%) من عام ١٩٦٧م إلى ١٩٩٥م بينما رفعت كوريا الجنوبية مساهمتها إلى ٢٤ ضعفاً. وانعكس هذا على براءات الاختراع. فبين ١٩٨٠م و٢٠٠٠م قدم العالم العربي إلى الولايات المتحدة ٣٧٠ طلب براءة بينما تقدمت إسرائيل بثمانية ألف وكوريا الجنوبية بـ ١٦ ألف. وأكثر طلبات العالم العربي جاءت من باحثين أجانب صدف أن كان العالم العربي مكان عملهم وقت تقديم الطلب

(٢٠٠٩، ٢٣).

ويسوق هذا البؤس البحثي التقرير لإثارة شح التمويل للبحث عند العرب. فالدول النامية تنفق (5%) من ناتجها القومي الإجمالي في مباحث تداخل العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها الاقتصادية. أما العالم العربي بأسره لا ينفق ما يزيد عن (0.2%) من ذلك الدخل. وتقوم الدولة بـ(90%) من ذلك الإنفاق ولا يساهم القطاع الخاص بأكثر من (3%). وفي الدول المتقدمة تكون نسبة الدولة للقطاع الخاص مناصفة. وفي هذا دلالة على نكوص القطاع الخاص عن الاستثمار طويل المدى (٢٠٠٩، ٢٣).

وتلك صورة محزنة لحالنا مع المعرفة تجعل الثقة في محض الترجمة كحل للتعريب المأمول في غير مكانها. فمتى استخرنا تجربة العربية الكلاسيكية في الأخذ من علوم اليونان في العصر العباسي وجدنا أن ترجمتها لم تكن استدراكاً لما كان يفوتهم في زمانهم الذي أنتجوا فيه هم الصنائع والمعارف. وهذا خلاف ترجمتنا المعاصرة لعلوم الغرب التي هي إجرائية طالما انسدت مسامنا من امتصاص علوم العصر بعودنا عن الإنتاج أصالة لا وكالة! فالتعريب، في نظر دارسي تاريخ العلوم العربية، ليس إجراءً ميكانيكياً «بل جزء من عملية تاريخية مركبة لا يمكن خفضها إلى نقل معرفة خارجية في اللغة العربية. فالترجمة تشتمل بالأحرى على قوي مستنيرة في الثقافة المترجم فيها. وأهم جوانب هذه المسألة قاطبة هو الأحوال المعرفية الباطنة للثقافة

الإسلامية في وقت وقوع الترجمة. فخبرة التعريب الكلاسيكية ليست في توفير قاعدة معرفية للعلوم الإسلامية المنتظرة بل، وهذا مرتبط بالفرس، في كون التعريب من علائم الهمة الإسلامية. فلم يكن للتعريب أن يقع لولا عزائم الثقافة الإسلامية آنذاك التي انقذ فيها الشغف بالعلم واقتحمته من فوق معبر الترجمة» (دلال ٢٠١٠، ١٠-١١).

وسبق لبيتر آدمسون في كتابه عن الكندي نزع الميكانيكية عن التعريب الإسلامي التاريخي. فالمعروف أن الكندي اشتغل بتعريب المصطلح الفلسفي الإغريقي. ولم تقتصر تلك الهمة على خدمة إجرائية لمشروع إسلامي معرفي طموح. كان ذلك نصف غاية الكندي. أما النصف الآخر والمهم فهو مقاصده في دمج هذا الكسب الفلسفي الإغريقي في التيارات الفكرية الإسلامية التي بدأت تكتنفها نذر المسائل الفلسفية حول العقيدة الجديدة من كل جانب. فالكندي، في قول آدمسون، لم ينجر تعريب التراث الإغريقي فحسب بل «أسلمه» باستصحابه في مشروعه لشرح حقائق مسألة التكليف النبوي والدفاع عنها (٢٠٠٧، ٣٨، ٤٠).

ثم جاء الشهابي في طرائق وضع المصطلح عند الغرب بما يزيل الشبهة عن نقص العربية. فعلم الغرب ليس في مرونة جوهرية في لغاته. بل لعلوه في المزاوجة بين إنتاج الأشياء من جهة ونهوض لغاته بتسميتها. فلم يقع المصطلح للغربيين لمحض سعة لغتهم بل لأن أيديهم مشغولة بالابتكار في العلوم

وغيرها فيحملون لغتهم حملاً لتسعفهم. فالعالم منهم متى اكتشف مادة (ولنقل عشبة طارئة) سماها إما باسمه (١٩٥٥، ٧٤) أو باسم الموضع الذي اكتشف فيه العشبة، أو بالاسم الذي يطلقه أهل البلد عليها، أو بصفة من صفاتها وجد لها مسمى في اللغة اللاتينية، أو باسم آلهة إغريقية. فالمصطلح، على أنه يقع خلال عمل تأسيس مبدع هو الاكتشاف أول مرة، هو مما يبذل فيه العالم جهداً وخيالاً ليوافق غرضه. فهناك «ألوف من الأجناس ومئات الألوف من الأنواع والأصناف النباتية ليس لها أسماء حتى في أرقى اللغات الأوروبية». ومتى ابتكروا لها الأسماء لا غربة إذن «أن يجيء بعض هذه الأسماء ثقيلًا على الأسماع». وهذه مصطلحات يدور معظمها بين الخاصة لا العامة. وليس هذا بجديد. فلما كان العرب والمسلمون يبدعون العلوم وضعوا قواعد للمصطلح فأتى ابن سينا على قواعد تسمية الأمراض في كتاب القانون: «قد تلحقها التسمية من وجوه: إما من الأعضاء الحاملة لها كذات الجنب وذات الرئة، وإما من أعراضها كالصرع، وإما من أسبابها كقولهم مرض سوداوي، وإما من التشبيه كقولهم داء السد وداء الفيل، أو منسوباً إلى أول من يذكر أنه عرض له كقولهم قرحة طيلانية منسوبة إلى رجل يقال له طيلان، وإما منسوباً إلى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية...» (١٩٥٥، ٨١).

بدا واضحاً الآن أن إشكالية التعريب كما نراها خرجت من نطاق بؤس العربية ونجاسة اللغة

الأجنبية. وصحَّ بالتالي أن ننظر للحيلولة دون العربية وتدريس العلوم لا في نقص، مفترض فيها بل في علم اجتماع المعرفة الذي يكتنف تهوين المحدثين المشاهد لها. فنقص العربية في هذا العلم بديهية قرينة بكل لغة تستدرك علماً طارئاً أو بيئة مستحدثة. فالمفاهيم العلمية المستجدة في العالم ربما تجاوزت الخمسين في كل يوم ودولة عظمى كفرنسا تعاني فرنستها فلا تحيط إلا بنصف هذه المدركات الجديدة ويضطر أساتذتها في الجامعات للجوء للمصطلح الأجنبي (بنعبد الله ٢٠٠٩).

وقد نصح سيد حسين العطاس، الأكاديمي الماليزي، منذ ١٩٧٢م بالأخذ بعلم اجتماع المعرفة في دراسة شغل الصفوة المبتلية بالغرب. فقد وصف شغل أكاديمي العالم الثالث من علماء الاجتماع ممن وطئهم الاستعمار بأنه يصدر عن «ذهن أخيد»^(١) (captive mind) مستتر خلف شغلهم الفكري الخبير. فيمثل هذا العلم الاجتماعي تخضع فكر هؤلاء العلماء العلمي ونتائجهم للتحليل فننقده وننصف على مصادره وطرائق تشكيله.

وأقترح العطاس أن نبدأ تحليل ذلك الذهن المرتهن للغرب بالنظر إلى ما يسميه الاقتصاديون بـ«مزية البرهان» (demonstration effect). وهو مصطلح استمده الباحثون من دراسات سلوك المستهلكين. وفهموا به كيف ينفق المرء على ما يعتقد أنها البضائع ذات القيمة العالية غير ملق بالآل للادخار. ويقع هذا الصرف المجازف لأن

(١) أخيد: أي مأسور لثقافة ما.

المستهلك يريد أن يرقى في العزة بالنفس غير عابئ لموضوعية نفع تلك البضائع له. فمعدل استكثاره من تلك البضائع القيمة وقوته يعتمدان على معدل احتكاك المستهلك بها. فكل احتكاك بها برهان جديد على سمو تلك البضائع ومزيتها والرغبة في الاستزادة منها.

فمتى جئنا إلى حقل الثقافة مع الغرب، وقد استبدلنا مفردة «بضاعة» بـ«معارف» أو «لغة»، وجدنا أن الدافع الغالب في هذا الثقافة هو العقيدة في نفع وسمو معارفه. فطول الاحتكاك بالغرب، مثل حالنا في تدريس علومه بلغته، يضاعف مزية البرهان ويُسرّع الرغبة في اقتناء المنتج الغربي. ولذا بقينا ننتظر «جودو» التعريب يأتي بعد طول مكث في لغتي الغرب ننتظر أن يشهد عود العربية فنستقل عنها. ولكن بدا واضحاً أنه كلما طال احتكاكنا بالغرب غلبت بضاعته في نظرنا واستطبناها وعضضنا عليها بالنواجذ. فبرهان علو الغرب قائم في طول الاحتكاك به لأنه كلما طال كلما شغفنا به. فنحن لسنا مأخوذين بهيبة علومه المستحدثة فحسب بل، وربما الأهم، مصابين بتبخيس قدر موروثنا. واستبقنا مآلات هذا الموروث في الثقافة مع الغرب بالحكم عليه بالعقم كخوالف وأوابد (١٩٧٢، ١٠-١١).

ولبازل ديفدسون، المؤرخ البريطاني لأفريقيا، تشخيص جيد للصفوة الأفريقية المحدثّة على ضوء علم اجتماع المعرفة. فطول احتكاكها بالغرب مكن من مزية البرهان لمعارفه ومنتوجه فيها فتدأب

لاقتنائهما بما يشبه الإدمان. ففي كتابه «عبء الرجل السود: أفريقيا ولعنة الدولة-الأمّة. ١٩٩٢م» حلل مازق أفريقيا ما بعد الاستعمار. ووجد أن تلك الصفوة معيبة جداً وعليها وزر محنة القارة. فهذه الفئة المتعلّمة تعليماً غريباً سيئة الظن بثقافة أهلها حتى قبلت صاغرة أن تخلع نفسها عن تلك الثقافة طمعاً منها في النهضة بالوصفة الغربية حذوك النعل بالنعل. فقد قر في وعيها بالاح استعماري معروف أن تقاليدھا صنو للجمود. ووجب عليها لكي تصبح في عداد المتحضرين أن تكف أن تكون أفريقية. ولضمان أن يخلع أفراد هذه الفئة أنفسهم عن أفريقيّتهم حرص الاستعمار أن لا يصبحوا أوربيين أبداً. فهم في المنزلة بين المنزلتين حتى قيام الساعة. فلا هم بقوا على أفريقيّتهم ولا هم ترقوا فأصبحوا أوربيين: لا أرضاً قطعوا ولا ظهراً أبقوا. أي أنهم بلسان عربي مبين لم يبلغوا حيث أرادوا ولم يريحوا رواحهم عن هذا السفر الضال. وتلك حال شبهها علماء ما بعد الاستعمار بحال القرد مع الإنسان. يتشبه به ولن يبلغه حتى بشق الأنفس. وسموها بـ «المقردة الاستعمارية» (بهايا ١٩٩٤).

ووصف ديفدسون شقاء هذه الفئة الأفريقية المميزة الأزلي بما يذكر بحالنا مع التعريب. فقال إنه من فرط ترملمهم الثقافي بقي عليهم أن يجوبوا في خلاء خاص بهم حتى يصيح منادي القدر فيشرع لهم أبواب الحضارة على مصراعيتها ويأذن لهم بالدخول في وقت لا معين ولا معلوم. وهذا

الجهد الضائع النازف قريب من معنى أسطورة إغريقية قديمة أكثر كتابنا من الإشارة إليها. وهي أسطورة سيزيف. فقد سرق هذا البطل الإغريقي النار من عرين الآلهة وهبط بها للناس على الأرض يستضيئون بها ولهم فيها مأرب أخرى. فغضبت عليه الآلهة وحكمت عليه بشغل شاق سرمدي. فقد قضت أن يحمل صخرة من أسفل جبل ما فيصعد بها إلى قمته ثم يرميها إلى السفح مرة ثانية ثم يعود ويحملها إلى القمة وهكذا دواليك حتى قيام الساعة. وصارت عبارة «الجهد السيزيفي» مجازاً في ديمومة الشقاء والإعادة المملة بغير حصائل. وهذا حالنا لا يخفى عليك مع التعريب نحمله كرهاً حتى يصيح منادي القدر فيأذن لنا بإحلال لغتنا في مناهج تعليمنا كلها بعد أن حسن تأهيلها. ولم يقع لنا هذا الحدث السعيد بعد أكثر من قرن.

لقد افتننا بلغة الغرب الغراء وبقيّة معارفه بمزية البرهان. ولذلك لم نبليح نقطة التشبع منها لنخرج من الإنباع اللغوي إلى الإبداع اللغوي الذي هو صنو النهضة. لم نصل إلى النقطة في الاستهلاك الثقافي لا يعود المزيد منه بمزية فنقل من شرائه حتى نكف عن ذلك مرة واحدة. وهذا هو قانون الغلة المتناقصة. ولكنه لا يعمل في الثقافة عمله في الاقتصاد. فالذي يعمل في التأقف هو قانون مزية البرهان كما تقدم. فحلاً لقانون الغلة المتناقصة فبقانون مزية البرهان لا نبليح من تأقفنا حد الإشباع إلا بقرار تحرري نهضوي واع. وقد نوه بوجود مثل هذا القرار باتريك سميث في معرض

تساؤله عن لماذا كان الاحتكاك العظيم للغرب الصناعي بغيره سبباً لزعة أهله عن كينونتهم وماضيهم؟ ووجد الإجابة في فشل آخر الغرب في توقيت متى يقطع نفسه منه؟ فروى عن المصور الفوتوغرافي الهندي راي قوله إن التصوير وسيط غربي وأنهم تأثروا به عن طريق الغرب لوقت طويل. وزاد المصور بقوله إنه تأتي مع ذلك لحظة تشبع منه لكل فنان وقع تحت تأثير الغرب ووسائله. وقال إن لحظة تشبعه جاءت حين بدأ يستخدم نوعاً من الكاميرا البانورامية لسبب محدد ليصور الهند بطريقة فريدة وصفها. فلحظة التشبع هي تلك اللحظة التي توقف فيها راي عن الاستماع إلى الغرب، وتوقف فيها عن استيراد أيأ من طرائقه، وترفع أن يكون تلميذاً لأحد أو مكفوله. لقد بدا يتجاوب مع العالم كما يراه أمامه، فالهند بدأت تلقي عليه كيف وماذا يفكر عنها؟ (سميث ٢٠١٠، ٢٩-٣٠).

المشاهد أننا نجرر أقدامنا دون تعريب مناهج الطب والعلوم خاصة ونلوم اللغة العربية ونطلب أن تستأهل للغرض. ولما كان هذا يدننا لنحو قرن ونيف صح أن نراجع الأمر برمته. فلربما لنا العربية والعيب فينا. وتناحننا الشجرة الخطأ، في قول أهل الإنجليزية، شاهد على يؤس حكمنا على مآلاتنا ومقاصدنا من رحلتنا العصبية السدى دراكا للغرب. ولا أعرف من اقترب من مأزقنا العلوم من الغرب مثل جاك بيرك، المفكر الفرنسي، في كلمته أمام خريجي الجامعات العرب في الولايات المتحدة

في ١٩٧٣م. فأحسن استهلال كلمته ببيت من أمريء
القيس حين خرج إلى الروم في صحبة الشاعر عمرو
بن قميئة يطلب نصرة قيصر له في استرداد ملكه.
فقال إنه شق السفر وتناء المطلوب حتى بكى
صاحبه من شدة السفارة:

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرَبَ دُونَهُ
وَأَيَقَنَ أَنَّا لَاحِقَانِ بِقَيْصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَتُعْذَرَا

وساغ لبيرك هنا أن يزواج بين سفر امرئ
القيس للروم وسفرنا المعاصر للغرب مؤئل الثورة
الصناعية والتكنولوجية وسادن مصطلحها. فقال
إنه وجب على العرب أن ينفذوا إلى هذا العالم
الغربي تحت جناح الألم فيما استعبدوا أنفسهم
له أو قضوا دونه. ولكن الرحلة إلى الغرب ليست
هينة تكنفتها المشقة من أقطارها. فمتى أدار
العرب وجوههم خلال الرحلة ووعثائها إلى الخلف،
فعل عمرو بن قميئة، ليروا أي أرض قطعوا ثم
نظروا أمامهم للطريق المترامي ما يزال، شعروا
بمثل شعور شاعرهم امرئ القيس. وهذا الطريق
اللاحب هو ما يطبع نظرة العرب إلى أنفسهم
بالتشاؤم. أما الأجانب المعاصرون الذين يسقطون
فريسة لعبارات قادة العرب المطمئنة عن حال
أهلهم فيغيب عنهم ما يثقل على العرب من نقد
غير راحم وانزعاج مقلقل يساورهم وهم في عثراتهم
طلباً للنهضة. وهو عبء شعوري يرتد فيصيبهم
في كبدهم حين يُقَوْمُونَ ما قطعوه في درب

النهضة فيببخسون أشياءهم (١٩٧٣، ٩).

فتاريخ العرب اليوم نكد ليس من جهة أنه مثل كل تواريخ الأمم تعاورته العثرات والإقالة منها والنجاح والإخفاق ولكن من جهة أن ليس بيدنا مؤثر لإمكانية إخضاع تغيرات ذلك التاريخ وتقلباته لنقد عقلاني (١٩٧٣، ١٢). وربما كان من نوع هذه النقد غير العقلاني ما ظل المحدثون يوجهونه للغة العربية لنقصها. فمع مؤاخذة بترك لكسب العربية المعاصر إلا أنه يسجل لها أنها استعارت المصطلح المحدث ما وسعها. فالعرب رأوا أن المعارف الثمينة المستحصلة من تعلم اللغات الأوروبية مما يكمل تعلقهم القوي بلغتهم وثقافتهم. وهو يرى أن سياسات خاطئة قصيرة النظر أدت إلى تسعير الشقاق ما بين اللغة العربية ولغات العالم وثقافته وتحويل ما بينهما إلى نقائص بدلاً عن التجاوب والتواشج. إلا إن هذه الحركة المزدوجة (١٩٧٣، ١٩)، التي تحافظ بها العربية على ذاتها بينما تشارك في عالم آخر من اللغات، تظل طاقة للأفراد من العرب والجماعات. وما ساق بترك إلى هذا التفاؤل عن جدل العربية والعالم إلا حسن ظنه في العرب كبشر قديم وكلاسيكي. فهم استسروا في حضارتهم تشكيلة من الذكر والطبائع، وذوقاً للتعبير الجمالي والنبالة في الفعل، وحساً بالقسط وانسجام الإنسان، الإنسان السوي، مما سيحول دون قبولهم بتقدم مرتجل (١٩٧٣، ٢٠).

ومع أننا نأخذ على الهمة في التعريب المآخذ لأن العرب لم يولونه أفضل جهدهم كوسيط للتربية

والتبليغ لا معرضاً للبلاغة السياسية الخداعة. ومع ذلك قطع العرب خطوات متقدمة في مسألة اللغة من جهة استخدامها كأداة، لا كوسيط في المفروض، للإبداع الأصيل (١٩٧٣، ١١). وتساءل إن كان التعريب، كوجه من وجوه ديمقراطية الثقافة، قد أثمر. وواصل التساؤل عن المفارقة بين حال العرب قبل نصف قرن كانت فيه معرفة النصوص الكلاسيكية العظيمة مثل القرآن، وممارسة الأساليب التقليدية، والعلوم الدينية أكثر ذبوعاً بكثير مما هو الحال اليوم. ونبه إلى مفارقة أن هذا الإفقار في المعارف الكلاسيكية وقع في ذات الوقت الذي يلهج فيه العرب بكهانات الإرث القومي والعودة إلى القيم الغراء القديمة. وتساءل بترك إن كانت معارفهم باللغات الأجنبية وبآدابها بأفضل مما كان عليه الجيل الماضي، أو لو أن توسع التعليم والإعلام وغيرها تجاوز محض الاستهلاك؟ (١٩٧٣، ١٤).

وفق بيرك في رد الاعتبار لسعة العرب ولغتهم للنهضة حين استقام له نهج مقسط في تقييم رحلتها إليها. وساقه هذه إلى توجيه ضربة مزدوجة طالبت أطراف الجدل الأزلي حول اللغة العربية وسعتها لعلوم الغرب وطبها. فعاب على المحدثين، من شائبي العربية، سوء تقديرهم لما قطعت اللغة العربية في رحلتها لمعارف الغرب. وألح إلى أن تسويغهم في توظيفها في حقل التعليم والثقافة فيه مجافة لمبدأ ديمقراطية الثقافة الذي يذيعونه فيما عدا استثمار اللغة العربية لذلك

السبيل. ومن الجهة الأخرى لام المحافظين، ممن يؤمنون حقاً بـ «عبرية العربية» (عبد البديع ١٩٧٦) وصلاحتها للعصر نبؤس خدمتهم للعربية بتحويلها إلى مزار تاريخي لطمأ للحدود عليها أو لإعلاء شأنها لفظاً لا فعلاً. وأخذ على الجماعتين أنهما قرطاً في زمانهم هذا في المعرفة الجيدة التي وقعت لجيل مضى في كل من التراث ومعارف الغرب.

لعل أوسع أبواب فساد أحكامنا على كسبنا في الرحلة إلى الغرب هو تعذر المعيار نفسه لبناء مثل تلك الأحكام. فبعضنا من الحداثيين ما يزال يعتقد بعجز العربية دون علوم الغرب بعد استثمار حسن في إصلاحها قام به جيل النهضة العربية والجامع والجامعات التي نشأت بأثره. وصح أن نسأل، من فوق مثل هذا الإصلاح؟ أن متى ستأتي تلك اللحظة الفارقة التي يقع لنا بها تعريب العلوم؟ متى؟ فسنرى أن علماء النهضة ومؤسساتها لم يدخروا جهداً في تعريب العلوم ومصطلحها خلال قرن ونيف ومع ذلك فالعربية موصومة بالنقص والطرء من رحاب العلوم والطب كلما أثير أمر التعريب. قالبادي أننا نراوح في مكاننا من التعريب. ولا حياة في الواضح لمن تنادي. فالتعريب الذي التبس بدعوتنا المعاصرة له صنو للتكؤ وأقرب للتربص بالمسألة منه بالولوج منها إلى نهضة العرب. وصار حالنا في معازلة التعريب حال صخرة سيزيف كما مر. فكلما اكتملت دائرته لنشرع في تنزيله انفتحت دائرة أخرى وهكذا دواليك. ويرجع بي

هذا السفر الضال الشقي إلى التعريب إلى خطبة
افتتاح ندوة للتعريب بجامعة الخرطوم استهلها
الدكتور عز الدين الأمين، رئيس شعبة اللغة العربية
بالجامعة، وقد استبطن التعريب بجامعة حتى
سقم، ببيت الشعر العربي الأمثل في الجهد الهباء:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُؤْهِنَهَا
فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ
(إبراهيم ١٩٨٥: ٧٣).

الخاتمة

ليس أشبه بنا في دوراننا حول أنفسنا في التعريب للدولة والتعليم والجامعي بوجه خاص من جهة سعينا الأزلي له بغير سداد بكلب الفرنجة الذي يقال إنه يطارد ذنبه فلا يبلغه ولا يكف عن المحاولة. كان مأمولنا أن نبليغ هذا التعريب بالترجمة عن الفرنجة ولكن ذهننا الأخيذ بهم بمزية البرهان كما تقدم لم يتشبع من الترجمة منهم فنبلغ الفطام لنخرج للتعريب بهمة للنهضة لا نلوي على شيء. وانطبق علينا من فرط الترجمة وإدمانها قول ولتر بنجامين إن الترجمة تستحيل إذا كان جوهر غايتها القصوى أن تطابق الأصل. فلم نتشبع من الغرب بعد برغم طول احتكاكنا به فنستقل عنه بأدواتنا في ابتلاء الحداثة (إبراهيم ٢٠٠٨، ٣٣٣). فقد ورطنا قانون مزية البرهان في الغرب في حين كنا بحاجة لقانون الغلة المتناقضة

لنقطم أنفسنا من بضاعة الغرب المزجاة.

ربما فات علينا بعد هذه المعركة الطويلة حول التعريب أن نسأل عن مزية «البضاعة» التي نسوق لها أو نسوق ضدها. أي جمال نبشر به للغة وبها سواء عربنا أو لم نعرب؟ وبداء لي أننا لم نتواضع بعد عند كلمة قديمة لطله حسين قال بأن عربيتنا المعاصرة لا شيء. فكتب في ١٩٢٧م: «إن لغتنا العربية لا تدرس في مدارسنا، وإنما هي شيء غريب لا صلة بينه وبين الحياة، ولا صلة بينه وبين عقل التلميذ وشعوره وعاطفته» (١٩٢٧، ٧). ووجدت صداها عند لغوي فطحل هو عبد الله انطبيب الذي كاد يصف لغتنا المعاصرة بـ «الكريول» وهي لغة هجين تنشأ من لقاء لغتين وغايتها التفاهم البسيط. فسمّاها لغة «ألف: أرنب، باء: بط» لتقطع الأسباب بينها وبين لغة البيت وهي القرآن. وصارت فينا لغة في حدها الأدنى وهي لغة «الحاجة إلى التفاهم» (١٩٩٠، ٥١).

طالت معركة التعريب بين أنصاره وخصومه طولا نأنس في أنفسنا الجراءة للقول بإنها كانت معركة خاسرة على نحو ما. وأكثر خسارتها في أن غبار جدلها ومزاعم النصر فيها منعنا من تكوين فكرة واضحة عما جرى بالفعل. وهذه جراءة يملها على المرء الولاء للحقائق لا للخنادق (إبراهيم ١٩٨٥، ٧٣). فلم تأخذ الأطراف بالعناية الواجبة إن خصومتنا حول لغة مستضعفة في عالم رجحت الكفة فيه للغرب وصارت أحكامه في لغتنا وفيها هي الفيصل. وضرب علينا الذل والمسكنة.

ولا أعرف من اقترب عندي من هذا المعنى مثل أحمد فؤاد نجم. فقد زاره صحفي أمريكي في داره يوماً قبل ربيع مصر في يناير ٢٠١٠م. ولما غرغا من الحديث، أخذ نجم زائرته إلى شرفة شقته ونظرا إلى جلبة القاهرة الشعبية واكتظاظها. فقال نجم للصحفي، «دليل مش مصريين دليل غنابنين وبس». وبدأ لي من صمت اللغة العربية في بيانها الدفين صلاح انطباق مفهوم «الديفراند» للفيلسوف الفرنسي دريدا عليها. وهو ببساطة تنويع معاصر لقول بن المقفع إن اللسان في عالم الأقوياء محض مهذار. فدريدا يقول إن المستضعف خاسر لو كان في بلاغة سحبان. فنزاع المستضعف للجدارة لا خلاص منه لخلونا من معيار مشترك للحكم على الحجج من الأطراف. فثمة طرف من تلك الأطراف مُصمّت لتعذر حتى حكيه عن مظلمته. فمصطلحه ليس هو المصطلح الذي تواضعنا عليه للنظر في فض النزاع. ففي كل خصومة هناك خاسر. ولا يشقى الخاسر بما وقع له من ضيم فحسب بل أيضاً من تعذر التفريغ عن كربته لأن جنس الخطاب السائد في منابر فض الخصومة ليست هي من جنس خطابيه، ولذا يخيم عليه الصمت (جوات، ٢٠١١، ٤٣ ٥٦).

قائمة المصادر والمراجع

كتب باللغة العربية:

- 1 إبراهيم عثمان: «التعريب: قضية السودان المحورية (٢)». على موقع سودانيز أونلاين دوت كوم، ٨ يناير، ٢٠١٠م.
- 2 ابكر آدم إسماعيل: «حول مسألة التعريب في السودان» في كتاب مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العلمي العالي في السودان. تحرير محمد الأمين أحمد التوم، رابطة الأكاديميين السودانيين، القاهرة، ١٩٩٩م.
- 3 الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث). معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- 4 أنور الجندي: الفصحى لغة القرآن. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.
- 5 تركي رايح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية. الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، ١٩٨١م.

- 6 حامد عمار: ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع. مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- 7 سعاد إبراهيم عيسى: مسيرة التعليم العالي في السودان (١٨٩٨م-١٩٨٧م). دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٩٦م.
- 8 سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني، زمن الاحتلال البريطاني. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- 9 سليمان حزين: شجرة الجامعة في مصر. مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٥م.
- 10 طه حسين: في الأدب الجاهلي. ١٩٢٧م.
- 11 عادل مصطفى أحمد: «حول التعريب وإسلامية المعرفة في التعليم العلمي العالي بالسودان» في كتاب مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العلمي العالي في السودان. تحرير محمد الأمين أحمد التوم، رابطة الأكاديميين السودانيين، القاهرة، ١٩٩٩م.
- 12 عبد الخالق محبوب: حول البرنامج. دار عزة، الخرطوم، ٢٠٠٢م.
- 13 عبد العزيز بنعبد الله: قصة التعريب في المغرب. الخبر: صحيفة مجتمع المعلومات على الإنترنت، ٢٠ يوليو ٢٠٠٩م.
- 14 عبد الغفار محمد أحمد: في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية. درا الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- 15 عبد الله الطيب: «مقابلة مع بروفسير عبد الله الطيب». حروف ١-١، سبتمبر ١٩٩٠ م.
- 16 عبد الله بولا: «شجرة نسب الغول في مشكل الهوية السودانية». الصحيفة (الولايات المتحدة) ٥. ١٩٩٨ م، ص ١٢-١٥.
- 17 عبد الله علي إبراهيم: «الأفروغروبية أو تحالف الهاربين». المستقبل العربي، عدد ١١٩، يناير ١٩٨٩ م، ص ١١٠-١١٩.
- 18 عبد الله علي إبراهيم: الثقافة والديمقراطية في السودان. دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- 19 عبد الله علي إبراهيم: الماركسية ومسألة اللغة في السودان. دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠٠١ م.
- 20 عبد الله علي إبراهيم: الشريعة والحداثة. دار الأمين، القاهرة، ٢٠٠٤ م.
- 21 عبد الله علي إبراهيم: أنس الكتب. دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٥٥ م.
- 22 عبد الله علي إبراهيم: حركة وطنية سودانية أم حركات وطنية: تاريخ ما أهمله التاريخ عن جنوب السودان. فصل من كتاب عن السودان يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، قطر، ٢٠١١ م.
- 23 عبد الله علي إبراهيم: صدى الفكر السياسي. دار الأمين، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- 24 عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مدارس عليا ساهمت في إنشاء الجامعة المصرية، دراسة في الوثائق. القاهرة، ٢٠٠٧ م.

- 25 على عبد الله عباس: «المرتكزات السياسية والإيدلوجية لتوجهات وسياسة الجبهة القومية الإسلامية في مجال التعليم العالي في السودان». في كتاب مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان. تحرير محمد الأمين التوم، رابطة الأكاديميين السودانيين، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٧١-١٣٥.
- 26 فيصل عبد الرحمن طه: «مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، الحلقة الأولى». موقع سودانايل على الإنترنت، ١٨ أكتوبر ٢٠١١م.
- 27 محاضر جلسات البرلمان السوداني. ١٩٦٧.
- 28 محبوب محمد احمد: نحو الغد. دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٧٠م.
- 29 محمد الأمين التوم: «مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان». رابطة الأكاديميين السودانيين، القاهرة، ١٩٩٩م.
- 30 محمد سليمان: اليسار السوداني في عشرة أعوام (١٩٥٤م-١٩٦٣م). مكتبة الفجر، القاهرة، ١٩٧١م.
- 31 منصور خالد: النخبة السودانية وإدمان الفشل. الجزء الثاني، سجل العرب، القاهرة، ١٩٩٣م.
- 32 منصور خالد: حوار مع الصفوة. دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٧٤م.
- 33 مهدي أمين التوم: «خواطر حول تنظيم التعليم العالي في السودان» في كتاب مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العلمي العالي في السودان.

تحرير محمد الأمين أحمد التوم، رابطة
الأكاديميين السودانيين، القاهرة، ١٩٩٩ م.
34 وليد مادبو، الكيان العربي الغائب الحاضر في
مداولات الدوحة، سودانيزا أونلاين، ٢٩ يونيو
٢٠١١ م.

كتب، باللغة الإنجليزية:

- 35 Adamson, Peter, Al-Kindi. New York: Oxford University Press, 2007.
- 36 Alatas, Syed Hussein, The Captive Mind in Development Studies. International Social Science Journal, 24, 1, 1972: 9-25.
- 37 Anderson, Benedict R, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso 1983.
- 38 Beshir, Mohamed Omer, The Southern Sudan: Background to Conflict. New York: Praeger. 1968.
- 39 Beshir, Mohamed Omer, Educational Developments in the Sudan. Oxford: Clarendon Press, 1969.
- 40 Bhabha, Homi. The Location of Culture. London: Routledge, 1994.
- 41 Choat, Simon, Marxism through Post structuralism: Lyotrad, Derrida, Foucault, Deleuze. London: Continuum, 2010.
- 42 Collins, Robert, Shadows in the Grass: Britain in Southern Sudan, 1918-1956. New Haven: Yale University Press, 1983.
- 43 Dalal, Ahmad. Islam, Science, and Challenges of

- History. New Haven: Yale University Press, 2010.
- 44 Daly, Martin, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.
 - 45 Diner, Dan, *Lost in the Sacred*, Princeton: Princeton University Press, 2009.
 - 46 Gagnon, Alain G., Andre Lecours, and Genevieve Nootens, *Contemporary Majority Nationalism*. Montreal: McGills-Queen's University, 2011.
 - 47 Hurreiz, Sayyid H, *Linguistic Diversity and Language Planning in Sudan*, Khartoum: Sudan Unit of Khartoum University, 1968.
 - 48 Ibrahim, Abdullahi A, *Manichaeism Delirium: Decolonizing the Judiciary an Islamic Renewal in the Sudan*. The Hague: Brill, 2008.
 - 49 Joseph, John E. *Language and Nationalism*. In Guntram H. Herb and David H. Kaplan, editors, *Nation and Nationalism*, Santa Barbara, ABC-CLO, Inc., 2008.
 - 50 Kok, Peter Nyot, Hasan Abdalla al-Turabi. *Orient* 33, no. 2 (1992): 185-192.
 - 51 Mac Michael, H.M, *History of the Arabs in the Sudan*. Two Vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1922.
 - 52 Mahmud, Ushari Ahmed, *The Cultural Question in the New Sudan Discourse*. Sudan Studies Conference: Sudanese Studies: Past, Present, and Future. Khartoum, January 5-9, 1988.
 - 53 Mamdani, Mahmood, *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror*. New York: Doubleday, 2009.

- 54 Micaud, Charles. Bilingualism in North Africa: Cultural and Sociopolitical Implications. *The Western Political Quarterly*, 27, 1 (1974): 92-103.
- 55 Mukhtar, al-Baqir. The Crisis of Identity in Northern Sudan. In Carolyn Fluehr-Lobban and Kharyssa Rhodes, editors, *Race and Identity in the Nile Valley*. Trenton, NJ: The Red Sea Press, 2004.
- 56 Murray, W. A., English in the Sudan: Trends and Policies. Relations with Arabic. In Spencer, editor, *Language in Africa*. London: Cambridge University Press, 1963.
- 57 Oduho, Joseph and William Deng. *The Problem of the Southern Sudan*, London: Oxford University Press, 1963.
- 58 Said, Edward, *The World, the Text, and the Critic*. Cambridge: Harvard University Press, 1983.
- 59 Said, Edward and Fuad Suleiman. *The Arabs Today: Alternatives for Tomorrow*. Columbus: Forum Associates, 1973.
- 60 Sanderson, Lilian P. and Neville, Sanderson, *Education, Religion and Politics in Southern Sudan*. London: Ithaca Press, 1981.
- 61 Sharkey, Heather, *Living with Colonialism: Nationalism and Culture in Anglo-Egyptian Sudan*. Berkeley: University of California Press, 2003.
- 62 Sharkey, Heather, Arab Identity and Ideology in Sudan: The Politics of Language, Ethnicity, and Race, *African Affairs* 197/426 (2008): 21-43.
- 63 Smith, Patrick, *Somebody Else's Century: East*

- and West in a Post-West World. New York: Pantheon, 2010.
- 64 Spaulding, Jay and Lidwien Kapteijns. The Orientalist Paradigm in the Historiography of the Late Precolonial Sudan. In Jay O'Brien and William Roseberry, editors, *Golden Ages, Dark Ages: Imagining the Past in Anthropology and History*. Berkeley: University of California Press, 1991: 139-151.
- 65 Suleiman, Yasir, *The Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology*, Washington, D.C: Georgetown University Press, 2003.
- 66 El Tom, M.E.A, Sudan. In Damtew Teffera and Philp G. Altbach, editors, *African Higher Education: An International Reference Book*. Bloomington: Indiana University Press, 2003: 563-573.



سلسلة كتابات نقدية
في مسائل الفكر والتاريخ

بمحررها د. عبد الله علي إبراهيم

.....

صدر في الدورة الأولى (١٩٧٦-١٩٧٧م):

١. الماركسة ومسألة اللغة في السودان، ١٩٧٦م.
٢. كيف أحطوطب عشب «إشراقة» التيجاني يوسف بشير، ١٩٧٧م.

صدر في الدورة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٢م):

٣. بنخت الرضا: التعليم والاستعمار، ٢٠١٠م.
٤. انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١: من يومية التحري إلى رحاب التاريخ، ٢٠١٢م.
٥. فاطمة أحمد إبراهيم: عالم جميل، ٢٠١٢م.

صدر في الدورة الثالثة (٢٠١٦م):

٦. ثورة زنجبار ١٩٦٤: هل العرب مواطنون في أفريقيا أم مستوطنون؟، ٢٠١٦م.
٧. التعريب: هذيان مائوي، ٢٠١٦م.
٨. حركة وطنية أم حركات وطنية: تاريخ ما أمله التاريخ عن جنوب السودان، ٢٠١٦م.
٩. أصوات أخرى في الحديقة: التعليم والتراث في السودان، ٢٠١٦م.

.....



دار المصورات للنشر
والكفاية والتوزيع

الخرطوم غرب
شارع الشريف الهندي
المنفرد من شارع الحرية
ت: 12294714